

الحرب في شمال مالي... الخلفيات والمآلات

الدكتور/ كمارا عباس

استاذ مساعد بجامعة إفريقيا العالمية

رئيس رابطة خريجي جامعة إفريقيا العالمية

أكتوبر 2017م

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإستهلال
	الإهداء
	شكر و عرفان
	المحتويات
	فاتحة ( بقلم أ. د حسن مكي محمد أحمد)
	مقدمة المؤلف
	المقدمة المنهجية
	الإطار النظري: النزاعات في إفريقيا
	الفصل الأول: مدخل جغرافي تاريخي عن جمهورية مالي
	المبحث الأول: الموقع الجغرافي والتركيبية السكانية لجمهورية مالي
	المبحث الثاني: الموارد الاقتصادية في جمهورية مالي
	المبحث الثالث: نشأة وتطور دولة مالي
	الفصل الثاني: الأزمة في شمال مالي جذورها وتطورها
	المبحث الأول: القبائل والجماعات المسلحة في شمال مالي
	المبحث الثاني: جذور وتطورات الأزمة في شمال مالي
	المبحث الثالث: دور المجلس الأعلى للإسلام في حل الأزمة في شمال مالي
	الفصل الثالث: سياسات القوى الإقليمية وأثرها على الأزمة في شمال مالي
	المبحث الأول: السياسات الإقليمية ( الجزائر- المغرب-ليبيا موريتانيا) وأثرها على الأزمة في شمال مالي
	المبحث الثاني: سياسات القوى الدولية (فرنسا-أمريكا) وأثرها على الأزمة في شمال مالي
	الخاتمة النتائج والتوصيات
	المصادر والمراجع

	قائمة الملاحق
--	---------------

أ/ الخرائط

الصفحة	المحتويات
	الخريطة السياسية والتوزيع السكاني لجمهورية مالي
	خريطة إقليم شمال مالي إدارياً
	خريطة مناطق الأزمات في شمال مالي

ب/ الوثائق

الصفحة	المحتويات
	بيان المجلس الأعلى للسلام حول الأزمة في شمال مالي
	بيان علماء إفريقيا حول الأزمة في شمال مالي

## الاستهلال

( وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى  
فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا  
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } . سورة الحجرات: 9

## إهداء

- ❖ أهدي هذه الدراسة إلى الشعوب الإفريقية التي تعصف بها الصراعات السياسية والطائفية والنزاعات الحدودية.
- ❖ إلى المسؤولين وصناع القرار في إفريقيا والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية وفروعها المتخصصة لعلها تكون لهم منطلقاً لمعرفة المزيد من المعلومات حول الصراع بأبعاده المختلفة الذي يدور في هذه الدولة الشقيقة (مالي).
- ❖ إلى أولئك جميعاً أهدي هذه الدراسة.

## شكر و عرفان

يقول الله سبحانه وتعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد) بهذا أتوجه بالشكر أولاً وآخره لله العلي القدير الذي بنعمته تتم الصالحات والذي أعانني على إعداد هذا الكتيب.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان لإدارة جامعة إفريقيا العالمية على رأسها "البروفيسور كمال محمد عبيد" والبروفيسور حسن مكي محمد أحمد المدير السابق، والذي وافق مشكوراً على تقديم هذا الكتاب، ولجمهورية السودان حكومة وشعباً على حسن استضافتهم للمؤلف.

كذلك أتقدم بخالص الشكر للحكومة الغينية المتمثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وسفير جمهورية غينيا بالسودان المقيم بالقاهرة على حسن اهتمامهم بالمؤلف.

وفي الختام لايفوتني إلا أن أتقدم بوافر الشكر لكل من ساهم وساعد المؤلف مهما كانت مساهمته، وأخص بالشكر الأخ الدكتور "محمد الأمين هيلاس" من دولة مالي، وأسرة المكتبة المركزية بجامعة إفريقيا العالمية، والمكتبة الوطنية بالخرطوم، ومكتبة الأمم المتحدة بالخرطوم، ومكتبة المركز القومي للدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السودانية، ومكتبة معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، ومكتبة الدراسات الإنمائية في جامعة الخرطوم، ومكتبة جامعة الزعيم الأزهرى، والمكتبة المركزية بجامعة النيلين، ومكتبة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ومكتبة الدبلوماسية الشعبية. إذ كان لهذه الجهات خير العون للوصول علي المراجع العلمية فجزاهم الله عني خير الجزاء.

## فاتحة

هذه الدراسة نادرة في لسان عربي لأن معظم الدراسات التي تناولت قضايا الطوارق مكتوبة باللغتين "الفرنسية والانجليزية" ولذلك تسد هذه الدراسة ثغرة كبيرة للدراسات العربية، وقد شغلت قضية الطوارق الرأي العام العالمي لأنها برزت فجأة واستقطعت جزءاً كبيراً من دولة مالي، والتي كان يرغب الطوارق والجماعات المتحالفة معهم في تكوين دولتهم المستقلة باسم "جمهورية أزواد".

كما أن الطوارق لجأوا إلى تعاطي قصصاً استفزت المشاعر الإسلامية والضمير العالمي على غرار تدمير المنارات الإسلامية في كل من "تمبكتو وجيني" وغيرها من المدن وهي منارات ذات قيمة إسلامية وثقافية مهمة. وثبت تاريخياً أن الجهات التي أنشأت هذه الآثار، وكذلك المسلمين الأوائل الذين فتحوا مصر والسودان والمغرب العربي بنوا العالم الإسلامي دون أن يتعرضوا للآثار بدليل أن إهرامات الجيزة وإهرامات السودان وإهرامات المدافن لم تتعرض للتدمير، كما أن كثيراً من الكنائس والمعابد وما فيها من الرسومات والطبيعة لم يتم تغييرها.

الأمر الآخر: وهي ظاهرة الحروب بين الطوائف والجماعات والملل تكاد تكون مختصرة بالعالم الإسلامي وتخومه، ففي المحور الآسيوي من العالم الإسلامي هناك حروب لإخضاع أفغانستان وباكستان وهي حروب مشروعة لأنها مقاومة للدخيل الأجنبي.

وفي الجزء الإفريقي من العالم الإسلامي هناك حروب "الصومال وإفريقيا الوسطى والسودان ومالي" وهي للأسف حروب تحركها الغرائز الأولية والعواطف العرقية (كالجهوية والعرقية والقبلية والايديولوجية) وكذلك عواطف نزاعات مافوق الدولة القطرية كدعاة الخلافة والرايات الدينية المطلقة المتجاوزة للحدود السياسية المعروفة.

وفي قلب العالم الإسلامي ملأت الحروب بلاد الشام (سوريا وفلسطين وحروب العراق ومصر). ولعل جذور هذه الحروب تعود إلى تآكل الدول الإسلامية وشيخوخة العقل الإسلامي وافتراس الآخر، ولهذا، فإن العالم كما بدأ في مؤتمر برلين عام 1884-1885م وخلال الأعوام 1878-1885م، حيث برزت خطة لتقسيم العالم الإسلامي بين الدول الأوروبية الاستعمارية، وجاءت الحرب العالمية الأولى بتأكيد نتيجة مؤتمر برلين ولمصلحة دول الحلفاء وهم: (بريطانيا وفرنسا وروسيا) ضد مصالح دول المحور وهي (ألمانيا واليابان) وعندما تمردت هاتان الدولتان (ألمانيا واليابان) على وصايا دول الحلفاء جاءت الحرب العالمية الثانية وجاءت نتيجتها وفق إرادة مطلوبات المنتصرين وان كانت تكلفتها عالية، لأنها أدت إلى انهيار الإمبراطورية البريطانية ولكن ظلت الضحية هي الضحية، لأن الضحية

بعد ألمانيا كان هو العالم الاسلامي الذي تم فيه زراعة اسرائيل واستنباط فكرة دولة قطرية تدور في فلك الدول الاستعمارية.

ومهما يكن من الأمر، فإن العالم الاسلامي، ومنذ قيام اسرائيل تسعى للانعتاق من نطاق الدائرة الضيقة، ومن أقدار مؤتمر برلين ونتائج الحربين العالميتين، جاءت بشائر الأولي بتفكيك الاتحاد السوفيتي وخروج عدة دول اسلامية من تحت عباءته مثل: "أذربيجان وطاجكستان" وغيرها من الدول الاتحاد السوفيتي سابقاً، ولكن التحدي الشاخص والمائل هو الخروج من الهيمنة الأحادية الغربية وعدم وجود رؤية أواخر طرقة الطريق للخروج من دائرة الدولة القطرية وإرث الدولة الاستعمارية. ولعل العلة الأساسية في ذلك هو رواج العقلية الاستبدادية وإجهاض مطلوبات الديمقراطية والشوري بالإضافة إلى تألق العقل الجهوي والعرقى بديلاً للجامعة الوطنية.

الدراسة التي بين أيدينا هي تشخيص جزء من جزئيات هذه الحالة، كما عبرت عنها الحالة المالية وماتم فيها من الانقسام بين الجماعات الوطنية وماتم فيها من رفع للرايات الجهوية والعرقية التي أدت إلى عودة الوصايا الدولية والتدخل الأجنبي السابق. ولعل هذه الدراسة تعين العقل المسلم على الخروج من هذا الانسداد التاريخي فتهنئة لكاتب الدراسة الدكتور كمارا عباس، ونأمل أن تمثل الدراسة بداية لعشرات الدراسات العلمية حتى يلم عقل العالم الاسلامي بما يجري في مراكزه وحواضره وتخومه والسلام. أ. د حسن مكي محمد أحمد



## مقدمة الكاتب

عزيزي القارئ...

- ❖ يسعدني أن تطلع على مادة هذه الدراسة وهي عبارة عن رؤى حول الحرب في شمال جمهورية مالي (الخلفيات والمآلات).
- ❖ جاءت فكرة إعداد هذه الدراسة لما تتميز بها القضية من الأهمية والتي حظيت بالاهتمام الدولي الكبير في وقت وجيز، حيث أصدرت الأمم المتحدة في شأنها ثلاثة قرارات دولية في العام الواحد ( 2012م)، أهمها القرار رقم 2085 في 20 ديسمبر 2012م الداعي إلى إرسال قوات دولية لمساندة الجيش المالي في مواجهته الجماعات المسلحة التي كانت تسيطر على شمال البلاد، الأمر الذي يستدعي الاهتمام والبحث عن آفاق الحل لهذه الأزمة حتى لا تكون سرطانياً في خاصرة دول المنطقة.
- ❖ أمل أن تسهم هذه الدراسة في بناء قاعدة للسلام والتصالح والوئام في كل أنحاء القارة الإفريقية، سيما في هذه الدولة "الصديقة والشقيقة"، فتنتقل نحو آفاق رحبية للوحدة والتكامل.
- ❖ كما أمل أن تتحرر القارة الإفريقية بأكملها من الحروب بأبعادها المختلفة (السياسية والطائفية، والإثنية والحدودية) فتكون المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في إفريقيا ملاذاً حقيقياً لفض النزاعات وإرساء دعائم الأمن والسلام والتنمية المستدامة في القارة الإفريقية.

المؤلف

## المقدمة المنهجية:

موضوع النزاعات في أفريقيا من أهم الموضوعات في الدراسات الأفريقية، وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع مع ازدياد حدة وتيرة النزاعات في القارة الأفريقية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في الستينيات من القرن المنصرم وظهور النظام العالمي الجديد (العولمة) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي بجانب المنهج التاريخي في معالجة الأبعاد المختلفة لظاهرة النزاعات في القارة الأفريقية، وخاصة الحرب الدائرة في شمال مالي بين الطوارق والحكومة المركزية في باماكو (العاصمة).

والدراسة تكشف الخلفيات التاريخية لهذه الأزمة ومسبباتها وكذلك تطوراتها منذ منتصف عقد التسعينات من القرن المنصرم. وتستعين هذه الدراسة بأدوات البحث العلمي المتوفرة من المصادر والمراجع المختلفة.

ويتكون هيكل الدراسة بداية من الإطار النظري حول تعريف وتحديد النزاعات والخلفية التاريخية لأسباب هذه النزاعات. ثم يتضمن الجزء الثاني مدخل جغرافي وتاريخي لجمهورية مالي والموارد الاقتصادية.

أما الجزء الثالث فيتناول جذور الأزمة وتأثيرات السياسات الإقليمية والدولية عليها.

والجزء الأخير يتناول الخاتمة والنتائج والتوصيات.

## الإطار النظري (النزاعات في إفريقيا وأسبابها)

التعريف بالنزاعات:

النزاع هو خلاف بين طرفين حول موضوع معين، وربما يكون هذا الخلاف بين أكثر من طرفين (أي متعدد الأطراف في بعض الحالات). والذي نقصده في هذه الدراسة هو النزاع السياسي الذي يؤدي إلى استخدام القوة والعنف أي أنه يأخذ الطابع المسلح للوصول إلى تحقيق الأهداف التي تود الأطراف المختلفة الحصول عليها. والنزاع نوعان: داخلي وخارجي. فالنزاع الداخلي، أي الذي يقع داخل الحدود السياسية للدولة، هو في واقع الأمر نزاع سياسي بين نظام الحكم وبين فئات سياسية معارضة تسعى للوصول للسلطة أو المشاركة فيها واختارت سبيل العنف المسلح والتمرد سبيلاً للوصول لهذا الهدف.

وقد يترتب عن هذا النزاع الداخلي حدوث حروب أهلية في العديد من الدول الأفريقية طلباً للعدالة في إقتسام السلطة والثروة وتحول بعضها إلى صراعات أثنائية حدث أبشعها في شكل إبادة جماعية مثل ما وقع في رواندا عام 1994م. أما النزاع الخارجي فيتمثل في المشاكل الحدودية بين دول مجاورة لبعضها البعض حيث يتم الخلاف حول منطقة حدودية يدعي كل من البلدين الجارين ملكيتها مما يترتب عنه تدهور العلاقات بينهما ومن ثم التعبئة العسكرية والحرب المباشرة عندما تفشل الحلول السلمية عبر الوسائل الدبلوماسية، كما حدث بين إثيوبيا وإريتريا بعد استقلال الأخيرة عن الأولى في أعقاب حرب تحرير إريتريا التي استمرت على مدى ثلاثين عاماً<sup>(1)</sup>.

والملاحظ في النزاعات الأفريقية أن معظمها نزاعات داخلية مسلحة وصفت بالحروب الأهلية، ويمكننا تعريف الحرب الأهلية بأنها نزاع مسلح ترتب عن نزاع بين المصالح الكبرى التي لا يمكن حلها إلا بإراقة الدماء وذلك عندما تفشل السياسة في تحقيق الأهداف المنشودة لجماعة ما.

ونلاحظ أن صفات الثورة أو حرب العصابات أو أعمال التمرد تطلق على الحروب الأهلية، وترتبط هذه الصفات بطبيعة الأطراف المتنازعة وأسباب النزاع. وتتمثل طبيعة الأطراف المتحاربة في الكتل السياسية أو في الجماعات العرقية أو الفرق الدينية أو الطبقات الاجتماعية<sup>(2)</sup>. أسباب النزاعات في إفريقيا:

1. حسن سيد سليمان ، النزاعات في إفريقيا، بحث مقدم في ندوة ملتقى الجامعات الإفريقية، الذي نظمتها جامعة إفريقية العالمية ، قاعة الصداقة الخرطوم ص ص105---114

2. حسن سيد سليمان، النزاعات في إفريقيا، نفس المصدر ونفس الصفحات المذكورة.

تعاني القارة الإفريقية من النزاعات والحروب الأهلية الطاحنة والتي ازدادت حدتها منذ العقد الأخير من القرن العشرين بصورة لا مثيل لها من قبل في تاريخ القارة، حيث وصلت إلى حد المجازر البشعة والإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا عام 1994م. وقد ارتبطت هذه النزاعات الخطيرة بالأزمات السياسية الداخلية في صراعات السلطة، كما ارتبطت أيضاً في بعض الحالات بالخلافات السياسية بين دول متجاورة كما حدث في منطقة البحيرات العظمى وفي القرن الأفريقي.

ويري المحللون أن هذه النزاعات لم تكن وليدة اليوم، بل جاءت نتيجة لتراكمات تاريخية، والذي بدأ بالتكالب على أفريقيا (scramble of Africa) في مؤتمر برلين 1885م الذي سعى لتقسيم القارة بين الدول الأوروبية الاستعمارية وأهمها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال. ويرى المحللون في شؤون القارة الإفريقية أن هذه التقسيمات لم تقوم على الموضوعية، حيث تم رسم الحدود الاصطناعية بين دول القارة بدون استشارة شعوب هذه الدول، الأمر الذي نتج عنه توزيع الجماعة الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية دولية، وكذا ضم جماعات مختلفة الأثنيات والثقافات إلى دولة واحدة دون أن توجد أية رابطة قومية أو دينية بينها. كذلك لم يراع التقسيم الاستعماري للقارة الإفريقية ظروف بعض تلك الدويلات من حيث مصادر المياه والموارد الاقتصادية فبقيت بالتالي بعض المناطق جاذبة والأخرى طاردة مما أدى فيما بعد إلى تنافر الجماعات وإلى الصراعات الدموية بينها.

وكذلك تعرضت إفريقيا إلى إعادة ترسيم حدودها الجغرافية من قبل الاستعمار الأوروبي، حيث كانت الحدود تمتد وتتقلص بناءً على موازين القوى التي تحكم العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى آنذاك، وخاصة بريطانيا وفرنسا، دون اعتبار للامتدادات الجغرافية والسكانية القبلية والعرقية والعقائدية.

لقد كان لكل من بريطانيا وفرنسا النصيب الأكبر من التقسيم الاستعماري الأوروبي على القارة الإفريقية، حيث استأثرت بريطانيا بدول شرق وجنوب القارة وبعض دول غرب إفريقيا مثل: (نيجيريا وغامبيا وسيراليون وغانا) بينما سيطرت فرنسا على منطقة المغرب العربي وغرب أفريقيا بشكل عام، وبقيت إيطاليا في ليبيا بينما ارتبطت أنجولا وموزمبيق بالبرتغال. وقسمت بريطانيا السودان إلى شطرين الشمال والجنوب بموجب (قانون المناطق المغلقة)، بينما قسمت نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم عرقية كبرى وهي الهوسا واليوربا والايبو. وبالنسبة لفرنسا قسمت دولة تشاد وكوت ديفوار والكاميرون وغيرها من الدول الفرنكفونية إلى شطري البلاد شمالاً وجنوباً. وقد ترتب عن هذه السياسات حدوث حروب أهلية في هذه الدول وغيرها من دول إفريقية عدة بعد الاستقلال. فهناك الحرب في جنوب السودان والتي انطلقت شرارتها منذ عام 1955م وهناك محاولة انفصال إقليم بيفرا عام 1967م والمواجهات الطائفية والدينية خلال السنوات الأخيرة في نيجيريا. وهناك الحرب الأهلية في تشاد

منذ عهد الرئيس تمبلباي وإلى حسين هبري وإدريس دبي، وكان هناك التمرد لشمال الكوت ديفوار في حرب أهلية سياسية جديدة<sup>(1)</sup>.

ويتضح من ذلك أن الاستعمار الأوروبي قد نجح في رسم الحدود النهائية لدول القارة الأفريقية والتي بلغت اليوم أربع وخمسون دولة في إطار الاتحاد الإفريقي. ويبدو أن القادة الأفارقة أرادوا أن يتجنبوا بعد الاستقلال حدوث حروب حدودية بين الدول ولذلك أكدوا على عدم تغييرها في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. وقد قلل ذلك بالفعل من نشوب الحروب الحدودية التي أصبح أبرزها ما حدث مع قيام دولة إرتريا بعد انفصالها عن إثيوبيا عام 1991م، حيث ما زال الخلاف الحدودي والتوتر قائم بين البلدين منذ حرب عام 1998م وذلك بالرغم من القرار الدولي الخاص بترسيم الحدود. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال يختص بأسباب ازدياد حالات النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا منذ العقد الأخير من القرن العشرين.

فالنزاعات كانت موجودة في القارة الأفريقية بعد الاستقلال منذ مرحلة السبعينيات وفي إطار الصراع التنافسي بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي خلال فترة الحرب الباردة إلا أنها كانت محدودة العدد وقد نجحت المساعي الإقليمية والدولية إلى حد كبير في حلها وتسويتها ولكن يلاحظ خلال العشر سنوات الأخيرة نشوب نزاعات جديدة بين الحكومات والمعارضة في عدد من الدول الأفريقية بصورة مفاجئة بعد أن كانت هذه الدول تحظى بالاستقرار السياسي والاقتصادي ويتعايش أهلها في تسامح فيما بينهم بالرغم من الفوارق العرقية والدينية، كما أن علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة كانت سائدة وبالإضافة لنزاعات الحكومة والمعارضة كما حدث مثلاً في دول غرب أفريقيا مثل: (سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار وتوغو)، وقد تفجرت أيضاً صراعات عرقية ووطنية مثل حالة نيجيريا وبصورة أسوأ حالة رواندا، كما اشتعلت الحرب المدمرة بين الجارتين إرتريا وأثيوبيا في القرن الأفريقي. ومن ثم فإن جذور النزاعات في أفريقيا تعود إلى العوامل الداخلية والخارجية السالفة الذكر<sup>(2)</sup>.

ومن الواضح أن افرازات هذه النزاعات والحروب الجديدة في أفريقيا كبيرة وخطيرة جداً. تؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح البشرية والممتلكات والمنشآت، كما أنه يترتب عنها تشرد أعداد ضخمة من النازحين داخلياً واللاجئين إلى دول الجوار مما يؤدي لمآسي إنسانية بالغة تأتي بفعل البشر ولا تقل أثارها السالبة عن الكوارث الطبيعية التي ازداد عددها أيضاً وتنوعت أشكالها وارتفعت خسائرها في الأونة الأخيرة في كل قارات العالم. وكذلك فإن النزاعات والحروب تترتب عنها انتهاكات خطيرة في أوضاع حقوق الإنسان كما حدث في رواندا، كما أنها قد تؤدي مع انتشار

1. حسن سيد سليمان، ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي، مجلة دراسات إفريقية، العدد الثاني: شعبان 1406 هـ.

ابريل 1986م، ص ص 55-80

2. كمارا عباس، الحروب الأهلية في إفريقيا وأثرها في التنمية، بحث مقدم في ملتقى الجامعات الإفريقية الذي نظمتها جامعة إفريقيا العالمية، قاعة الصداقة، الخرطوم، عام 2006م. ص ص

السلح إلى انهيار الدولة كما حدث في الصومال، وتؤدي أيضاً إلى تدهور حاد في الأداء الاقتصادي الكلي وإلى عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية مع استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية<sup>(1)</sup>. نماذج لبعض النزاعات في أفريقيا:

تعتبر الحروب في إفريقيا من أكثر عوامل عدم الاستقرار بروزاً وتأثيراً في أوضاع دولها المختلفة. فمنذ نهايات القرن التاسع عشر لم تشهد القارة حالة من الاستقرار كاملة لعقد من الزمان دون حرب في جزء من أجزائها، وأهم اسباب تلك الحروب تتمثل في تداويات الحربين الأولى والثانية وما جرى بينهما من صراعات بين القوى الأوروبية في مستعمراتها الأوروبية مثل: إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، وغيرها من الدول الاستعمارية. ثم حركات النضال المسلح في بعض دول القارة من أجل الاستقلال من المستعمرين كما جرى في الجزائر، ناميبيا، موزمبيق، أنغولا.

هناك نزاعات عديدة اثنية وحدودية أهمها النزاع بين الجزائر والمغرب حول منطقة تندوف، والذي أدى لحرب بين البلدين في أعقاب استقلال الجزائر عام 1962م. حيث كان الخلاف الأيديولوجي واضحاً بين اشتراكية الثورة الجزائرية وبين النظام الملكي المغربي المحافظ، كما أن المنطقة المتنازع عليها غنية بالثروات المعدنية.

وهناك أيضاً النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول منطقة أوزون، وبين الصومال وإثيوبيا وكينيا في عام 1963م، حيث أن الصومالين يرون أن بلادهم قسمت بفعل الاستعمار الأوربي إلى خمسة أجزاء منها ثلاثة تحت سيطرة كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا (في جيبوتي) وجزء رابع تطالب به الصومال من إثيوبيا في إقليم الأوغادين والجزء الخامس تطالب به الصومال من كينيا (شمال كينيا). وقد أدى النزاع بين الصومال وإثيوبيا على إقليم الأوغادين إلى حروب حدودية نشبت بينهما (1969م).

ويضاف لهذه الأمثلة البارزة النزاع الحدودي بين السودان وكينيا حول مثلث أليمي وبين السودان وإثيوبيا حول منطقة الفشقة (بسبب دخول مزارعين إثيوبيين تحت حماية عسكرية إثيوبية)، كما أن هناك النزاع الذي تفجر منذ عام 1958م بين السودان ومصر حول مثلث حلايب وتجدد بعد مجيء ثورة الإنقاذ الوطني في عام 1958م مع توتر العلاقات بين البلدين خاصة بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995م. وهناك صراع حدودي بين السنغال وموريتانيا. غير أن أشرس الحروب التي دارت في القارة هي الحروب الأهلية التي تكون عادة بين القوميات بسبب التمرد الذي نتج عن الأوضاع غير الموافقة في مجتمع

<sup>1</sup> . مصطفى محمد علي، الكشوفات الجغرافية الأوروبية لقارة أفريقيا، والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها، مجلة دراسات أفريقية العدد الثاني ص ص 145-182

الدولة الواحدة مثل حالة السودان وتشاد وأوغندا. ويمكن ادراج حالة الفصل العنصري التي كانت سائدة في جنوب إفريقيا ضمن النزاعات الداخلية للدول الإفريقية لأنها عطلت الموارد البشرية للسود ثم قسماً كبيراً من الموارد الطبيعية التي كان بإمكانها أن تكون سبباً لرفاهية المواطنين. وحالات الحروب بأنواعها المذكورة لازمت إفريقيا وكانت سبباً في تجميد الكثير من الموارد المختلفة<sup>(1)</sup>.  
والذي يهمننا في هذه الدراسة هو النزاع في شمال مالي، كمثل بارز لما يدور من النزاعات في القارة الإفريقية.

---

<sup>1</sup> . مصطفى محمد علي، الكشوفات الجغرافية الأوروبية لقارة إفريقيا، والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها، المصدر السابق: ص ص 145-182

## الفصل الأول

مدخل جغرافي وتاريخي عن جمهورية مالي وفيه مبحثين

- ❖ المبحث الأول الموقع الجغرافي والتركيبية السكانية والموارد الاقتصادية لجمهورية مالي.
- ❖ المبحث الثاني: نشأة وتطور دولة مالي.



## المبحث الأول الموقع الجغرافي والتركيبية السكانية والموارد الاقتصادية لجمهورية مالي

تعريف كلمة مَلٍ: تعني الفرس النهري، وهي كناية عن القوى في النهر والبر<sup>(1)</sup> والبعض يرى أن كلمة مالي باللغة الماندية تعني: المكان الذي يعيش فيه الملك.

فيما يرى البعض أن كلمة مالي تحريف لكلمة ماندونكو، ومعناها الذين يتحدثون لغة الماندي.

بينما يرى الآخرون أن كلمة مالي " هي تحريف قبيلة الفولبي لكلمة "ماندي"، و"مليت" هي التحريف البربري لها<sup>(2)</sup>.

تقع دولة مالي في غرب إفريقيا وهي دولة غير ساحلية أي ليس لها أي منافذ بحرية ويحيط بها اليابس من كل الإتجاهات. تبلغ مساحتها 1.248.574 كم<sup>2</sup> وعدد السكان حوالي 14,5 مليون نسمة. وتحدها سبع دول إفريقية، وتحدها شمالاً كل من: الجزائر، موريتانيا. وتحدها غرباً كل من: السنغال، غينيا وتحدها جنوباً ساحل العاج (كوت ديفوار)، بوركينا فاسو.

وتحدها شرقاً النيجر. ويمر بها نهران هما: نهر النيجر ونهر السنغال. والمناخ السائد في مالي المناخ الصحراوي في الشمال ومناخ السفانا الفقيرة في الوسطى والسافانا الغنية في الجنوب والجنوب الغربي. كما توجد بها المرتفعات في الغرب والجنوب الغربي وفي الوسطى وفي الشمال في أدرار ايفو غانس توجد سلسلة جبال أطلس الممتدة من المغرب ماراً بالصحراء بين مالي والجزائر إلى جبال تبستي في تشاد<sup>(3)</sup>.

اللغة الرسمية في جمهورية مالي هي الفرنسية، وتوجد عشرات اللغات وأكثرها إنتشاراً خمسة وهي:

1. لغة الماندكو (البمبارية) وهي فرع من المندن الكبير لغاتها منتشرة في مالي وغينيا وبوركينا فاسو والسنغال وغامبيا وليبيريا والنيجر.
2. لغة الفولبي (الفلفادي) المنتشرة في غرب إفريقيا وخاصة في كل من مالي وغينيا والسنغال وبوركينا فاسو والنيجر.
3. لغة سونغاي: وهي لغة منتشرة في كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر وبنين.

<sup>1</sup> محمد الأمين هيلاس (الدكتور) من دولة مالي ، في لقاء مع الكاتب في مكتبه بمركز يوسف الخليفة لكتابة اللغات بالحرف العربي (جامعة إفريقيا العالمية) ، بتاريخ 2013/05/09م.

<sup>2</sup> . الشيخ إبراهيم كونتاو، النزاع المسلح في مالي، مجلة قراءات إفريقية، (مقال) العدد السادس ربيع آخر-جمادي الآخر 1434 هـ-يونيه 2013م، صص 25-32.

<sup>3</sup> . [www.almstba.com/vb/t207657.html](http://www.almstba.com/vb/t207657.html)

4. لغة السنونكي: وهي لغة منتشرة في موريتانيا ومالي والسنغال وغامبيا وغينيا وليبيريا.
5. لغة الطوارق (بكال بَماشيك) وهي لغة منتشرة في شمال مالي وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا والنيجر وبوركينا فاسو.
- هذه هي اللغات أكثر إنتشاراً على مستوى دولة مالي. وهناك لغات أخرى أقل إنتشاراً وهي: 1. لغة السنونكي 2. الدوغوت 3. البوبو 4. سينيفو 5. مبنكا 6. البوز 7. العربية<sup>(1)</sup>.
- وتتكون دولة مالي من ثماني مناطق إدارية، وحدودها الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى. كما تنقسم إلى ثلاثة أقاليم طبيعية الصحاري القاحلة في الشمال، والسهول شبه الصحراوية في الوسط، وأراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب. وتوجد مرتفعات جبلية قليلة في مالي، تصل أعلى قمة إلى نحو 1,155م فوق مستوى سطح البحر وهي قمة جبل همبوري تندو في الجنوب<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> . محمد الأمين هيلاس، من دولة مالي، المصدر السابق ،

<sup>2</sup> . [www.almstba.com/vb/t207657.htm](http://www.almstba.com/vb/t207657.htm)

## الموارد الاقتصادية في جمهورية مالي

يتمحور النشاط الاقتصادي في جمهورية مالي حول الزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك والتجارة. ويوجد فيها بعض الموارد المعدنية مثل الذهب واليورانيوم والملح.

ويشتغل أكثر من ثلاثة أرباع سكانها بالزراعة والرعي. ويُنتج من المحاصيل الزراعية، الدخن والأرز والذرة الرفيعة ومحاصيل زراعية أخرى تشمل المنيهوت (الكاسافا) والذرة الشامية واليام. أما أهم المحاصيل النقدية فهي القطن وقصب السكر. ويرعى البدو الرحل قطعاناً كبيرة من الأبقار والأغنام والماعز<sup>(1)</sup>.

كما يُعتبر صيد الأسماك من الأنشطة الاقتصادية المهمة، ومعظم الإنتاج يكون من أسماك الشبوط والسلور والأسماك النهرية. وتأتي معظم الثروة السمكية من نهر باني ونهر النيجر وبحيرة دبو<sup>(2)</sup>.

أما في قطاع العام فيستوعب العمل في المرافق الحكومية والسياحة والأعمال التجارية، ويعمل معظم هؤلاء في باماكو العاصمة والمدن الأخرى. وتعتبر صناعة النسيج والمواد الغذائية والمنتجات الجلدية من أهم النشاطات الصناعية بالبلاد. فتمتلك الحكومة كل المصانع الكبيرة، ولكنها تعمل على تشجيع زيادة الاستثمارات الفردية. وقد تم تشييد معظم المصانع الكبرى بفضل المساعدات الخارجية مثل مصانع الاسمنت والسكر والتعليب والنسيج<sup>(3)</sup>.

كما يوجد في مالي إرسابات معدن البوكسيت والنحاس والذهب وخام الحديد والمنجنيز والفوسفات والملح واليورانيوم. ويُعدُّ استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد بجانب استخراج الذهب. يُشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير، ويُقدَّر بحوالي نصف الصادرات من مالي<sup>(4)</sup>.

وتعمل الحكومة المالية أيضاً على تصدير الأسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني. وتتمثل أهم الواردات في المواد الكيميائية والمواد الغذائية والآلات والنفط والمنسوجات ويتم التبادل التجاري أساساً مع دول غرب إفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوروبا<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> مادي إبراهيم كانتني، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي، 1991م، الناشر: المكتب العربي للمعارف

<sup>2</sup> مادي إبراهيم كانتني، نفس المصدر

<sup>3</sup> المصدر نفسه

<sup>4</sup> المصدر نفسه

<sup>5</sup> www.zangetna.com/t66002-topic#ixzz2MefvNRSj

## المبحث الثاني نشأة وتطور دولة مالي

تعد مملكة مالي من الممالك القديمة في إفريقيا الغربية، وكانت جزءاً من دولة غانا الإسلامية خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين وأسست دولة مالي الإسلامية خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر<sup>(1)</sup>.

ظهرت دولة مالي إلى حيّز الوجود عام 1235م بزعامة سوندياتا كيتا أوماري دياتا أو ماري جاطة مؤسس مملكة مالي. وقد وصل سوندياتا كيتا إلى الحكم في سنة 1245م، وظلَّ يحْكُم مدة خمسة وعشرين عاماً، وأسس عاصمة جديدة في نيامي (وأحياناً تُسمَّى مالي). استطاع سوندياتا كيتا أن يجعل من مملكة مالي إمبراطورية عظيمة بعد أن استولى على بقايا إمبراطورية غانا التي ورثها من إمبراطورية غانا، وبعد أن هزم ملك الصوصو وضم أرضه إلى بلاده وشملت مملكة مالي (جمهورية مالي الحالية) وأعالي السنغال الشرقي وشمال غينيا وشمال بوركينافاسو والبنين والجنوب الأقصى من موريتانيا. وجاء وصف مساحتها على أن طولها مسير أربعة أشهر وعرضها بمسير ثلاثة أشهر<sup>(2)</sup>.

تبنى ملوك مملكة مالي نظاماً إدارياً لامركزياً، فتم تقسيم المملكة إلى ولايات، يدير كل ولاية منها وال من أهل المنطقة، وكل ولاية تنقسم بدورها إلى مقاطعات وكل مقاطعة تضم عدة قرى<sup>(3)</sup>.

وبعد الانتصار في معركة تسمى "كيرينا"، قرر سوندياتا كيتا الانتقال إلى العاصمة الجديدة (مدينة نياني) الواقعة على نهر سنكراني، بدلاً من داكا ديالا كيري ونارينا، وهو المكان القديم الذي كانت تقيم فيه قبائل كيتا<sup>(4)</sup>.

وكان من أبرز ملوك مملكة مالي، مانسا موسى الأول، وهو أحد أبناء اخوة سوندياتا كيتا (حكم من سنة 1307-إلى سنة 1332) ومانسا سليمان وهوشقيق المانسا موسى الأول، ففي عهد الأول بلغت المملكة ذروة عظمتها، أما الثاني فقد حافظ على عظمة المملكة كاملة طيلة فترة حكمه<sup>(5)</sup>.

إن فترة حكم مانسا موسى الذي يعد من أشهر سلاطين مالي، والذي ذاع صيته في العالم الإسلامي، وارتبط اسمه برحلة الحج الطويلة التي قام بها إلى مكة المكرمة عام 1324م، وكان الطريق إلى مكة، عبر الصحراء ماراً بولاته وتوات باتجاه القاهرة، وصحب معه آلاف من رعاياه وكمية كبيرة من الذهب، وزعها في طريقه

1 . سيدي المختار محمد الصالح ديالو ، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، مجلة قراءات إفريقية، (مقال)

العدد السادس ربيع آخر-جمادي الآخر 1434هـ يونيه 2013م، صص 15-25.

2 . ظاهر جاسم، أفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، (مقال) (دراسة تاريخية)، ص 38

3 . ظاهر جاسم، نفس المصدر.

4 . ظاهر جاسم، المصدر نفسه

5 . ظاهر جاسم المصدر السابق

على الفقراء أثناء إقامته في القاهرة والحجاز، بل وقيل أن ما طرح من ذهب في سوق القاهرة أدى لهبوط قيمته هبوطاً شديداً واستمر الهبوط في الأسعار لمدة طويلة<sup>(1)</sup>.

وتشير بعض الروايات أنه اشترى في مكة والقاهرة أراضي ومبانٍ لإيواء الحجاج، وعند عودته إلى بلاده عن طريق غدامس، أحضر معه عدداً من رجال العمارة، وكان أشهرهم أبا إسحاق الطونجق، وبعض العلماء الذين بفضلهم تم تأسيس عدد من المساجد والمدارس لتحفيظ القرآن الكريم فضلاً عن اقتنائه كميات كبيرة من الكتب الدينية سواء من الأراضي المقدسة أو من القاهرة وفي عهده أنشأ جامعة سانكوري في تمبكت<sup>(2)</sup>.

وأصبحت منطقة السودان الغربي عموماً تشغل بال الدول العربية والإسلامية والمدن الأوروبية محاولين تمتين علاقاتهم التجارية والاقتصادية والثقافية مع مملكة مالي.

وقد بلغت مملكة مالي في عهد منسا سليمان شقيق مانسا موسى الأول ذروة اتساعها فشملت كامل إفريقيا الغربية، وبهذا تكون قد أدمجت شعوباً وأعراقاً مختلفة في وحدة سياسية واحدة<sup>(3)</sup>.

وقد اعتمدت امبراطورية مالي على نظام الحكم اللامركزي، ويشكل المانسا رأس الهرم في الإدارة الحكومية، وهو مصدر السلطات، وحوله عدد من كبار الموظفين، وبفضل فتوحات سوندياتاكيثا وخلفائه تشكلت الأرسنقراطية العسكرية من المنتسبين إلى قوّة سوندياتاكيثا، وهؤلاء يشكلون عادة مجلساً حول الأمبراطور، وهو مجلس مسموع الرأي من قبل الإمبراطور عند اتخاذ القرارات. وهناك وظيفة مهمة وهي وظيفة الشاعر أو الحاجب ويعد الناطق باسم المانسا، وله وظيفة أخرى وهي أنه كان يتولى تأديب الأمراء ويقوم بمهام رئيس التشريعات في البلاط. وللملك طائفة من الكتبة، وتوجد كذلك وظيفة نائب عام وهي بمثابة قائد القوات المسلحة، وأمين الخزانة ومسؤولوا الطوائف الحرفية. ويوجد عمال للبريد يغادرون العاصمة يومياً على متن الجياد.

وجدير بالذكر أن مملكة مالي ازدهرت في كثير من الجوانب الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد سيطرت المملكة على طرق التجارة، وعلى مناجم الذهب والملح، فضلاً عن الازدهار الثقافي والتعليمي، وتوطيد الصلات مع القوى المجاورة، ورحلة الحج المشهورة التي ذاعت شهرتها وكانت آثارها العلمية والثقافية قد أحدثت تغييرات كثيرة في نظام البناء، وطرق التجارة، وإنشاء المساجد والمنارات، واستقدام الفقهاء والعلماء. وعلى الرغم من الإزدهار الاقتصادي الذي عاشته هذه الأمبراطورية واتساع رقعتها وعلاقاتها الدبلوماسية

<sup>1</sup> المصدر نفسه.

<sup>2</sup> معنى كلمة تين- بكتو: (تين: يعنى المكان - وبكتو المرأة العجوزة التى توضع عندها الودائع. وكانت العاصمة الثقافية في أيام الحاج الأمبراطور منسا موسى، ومركزاً عالمياً للتجارة بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء.

<sup>3</sup> ظاهر جاسم، مصدر سابق، ص 43.

الناشطة، إلا أن هذا لم يمنع مرورها بمرحلة الضعف، حين فقدت جميع أقاليمها الشرقية بما في ذلك تمبكت وجني.<sup>(1)</sup> والسبب الرئيسي لهذا التدهور هو الخلاف الناشب بين ورثة الحكم، فضلاً عن سيطرة قبائل الطوارق على أهم المراكز التجارية للبلاد وهي تمبكت وجني، وسيطرة القبائل المجاورة على بعض مناجم النحاس، وهجوم قبائل الموسي من الجنوب وقبائل الولوف من الغرب وقبائل سنغاي من الشرق إضافة إلى سوء أداء الجهاز الإداري وانتشار الرشوة في البلاد الأمر الذي سنجح للطوارق بالسيطرة على مدينة تمبكت، وساعد كذلك قبائل السنوغي بقيادة سوتي على يرو للاستيلاء على بقايا امبراطورية مالي. وظلت قبائل السنوغي تحكم المنطقة حتى توفي الإمبراطور موسى على يرو وبعده استولى على الحكم امبراطور اسكيا محمد الكبير الذي وسع الامبراطورية إلى حدود كانو وكاسين<sup>(2)</sup>.

ويعتبر الطوارق والصونغي أول من سدد الضربات لإمبراطورية مالي، الأمر الذي انتهى بضعف السلطة المركزية في نهاية القرن 14، وتصاعد نفوذ قبائل صنغي، وبسبب ضعف السلطة المركزية لمملكة مالي شن الطوارق عدة غارات على مدينة تومبكتو، حتى سيطروا عليها سنة 1433م، كما استولوا على المدن الداخلية، مثل "ولاتة وميما وجاو".

وبحرمان مملكة مالي من المنطقة الشمالية، قام الطوارق بدعم مركزهم عن طريق التجارة عبر الصحراء الكبرى، غير أن نفوذ الطوارق لم يدم طويلاً، وذلك بسبب تزايد نفوذ قبائل صنغي بزعامة "سني علي" الذي سدد ضربة حاسمة للطوارق، ونتيجة لفقدان مملكة مالي المناطق الشمالية جعلت مملكة مالي تحتل اقتصادياً، وتوجه نحو الغرب لإقامة علاقات تجارية مع قوى البرتغاليين التي نزلت على ساحل الأطلسي<sup>(3)</sup>.

وبهذه العلاقة استمرت إمبراطورية مالي القديمة تعيش بجوار الإمبراطورية الجديدة (صنغي)، إلى أن استقادت قبائل اليمبارا على حسابهم، وانسحب الماندنغو جنوباً، ليكونوا دولة ساموري توري في القرن 19، ومن ثم أدت الصحراء الكبرى دوراً مهماً في كونها جسراً بين الشمال العربي والسودان الغربي، وحلقة وصل اقتصادية مهمة بين المنطقتين، وعلى هذا كان افتقادها ضربة قاضية لاقتصاد المنطقتين، وابتعاد بعضهما عن الآخر.

ظهرت إمبراطورية صنغي عبارة عن إقليمين كبيرين، هما إقليم "كورمينا" في الغرب، وإقليم "ندي" في الجنوب الشرقي، هذا في الوقت الذي تمتعت المدن

<sup>1</sup> .ظاهر جاسم، مصدر سابق، ص 45

<sup>2</sup> . محمد الأمين هيلاس (الدكتور)، من دولة مالي، مصدر سابق.

<sup>3</sup> سيدي مختار محمد الصالح ديالو، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، مجلة قراءات أفريقية، العدد السادس عشر، ربيع الآخر جمادي الآخر 1434هـ الموافق أبريل -يونيو 2013م ص 24

التجارية، كتمبكتو وجنى وتغازة وولاتة، بنوع من الحكم الذاتي تحت إدارة زعمائها من الكوى أو المتدزو<sup>(1)</sup>.

وكان "اتحاد طوارق الانتسار"، و"اتحاد طوارق المغشارن" في تومبكتو وولاتة، عبارة عن دول تابعة لحكام جاو مقابل دفع الضريبة بانتظام، واستمر هذا الوضع حتى انتهت دولة صنغي على يد الجيش المغربي سنة 1591م، ومنذ تلك السنة حكم المغاربة منطقة مالي حتى عشرينيات القرن التاسع عشر، حيث حكمها الباشوات أو الباشلك حتى سنة 1825م، ويبدو أنهم كانوا على دراية بالطبيعة المناوئة للشماليين، لهذا استفدوا الكثيرين منهم لاستيطان المنطقة المحيطة بنهر النيجر<sup>(2)</sup>.

وحينما توقف المغاربة سنة 1618م عن تعيين كبار موظفي البشالك، وعن إرسال تعزيزات عسكرية، فقد أقرروا بأن يكون حكم المنطقة لمن تبقىوا على قيد الحياة من جيش المنصور الذهبي، ويعرفون باسم "الأرما" فقد نصب هؤلاء من أنفسهم سادة شرعيين على تمبكتو حتى بداية القرن 19، وتمكن دولة أحمدو شيخو من حكم المنطقة<sup>(3)</sup>.

وفي هذا الإطار حققت اتحادات الطوارق نصراً مؤزراً على الأرما سنة 1737م، لكنهم لم يستولوا على السلطة منهم، وبالمقابل راحت مجموعة الكونتا تقدم وساطتها بين الأرما واعدائهم من البدو، ولم يتدخلوا في تمبكتو إلا عشية غزوها على يد الفولبي 1825م/ 1826م<sup>(4)</sup>.

من المؤكد أن الحكم المغربي شهد توسعاً للطوارق ناحية الجنوب، إلا أن تدخلهم في النزاعات بين رؤساء الأرما، ونهبهم للقرى الزراعية على طول النيجر، وصداماتهم مع الباشوات طيلة القرن 18 وانتصارهم فيها، لم يؤد بهم لاستقلال مناطقهم استقلالاً كاملاً، بل كانوا يقدمون صوب تمبكتو ليقلدهم الأرما مناصبهم. ظلت منطقة مملكة مالي تابعة للباشوات المغاربة حتى تكونت دولة أحمدو شيخو التكنولوجورية حول باماكو، تلك التي استمرت تحكمها إلى أن هاجمت فرنسا عاصمتها سيجو سنة 1890م، غير أن المناطق الشمالية في مالي ظلت بعيدة عن حكم الفرنسيين حتى سنة 1899م، فلم تتم السيطرة عليها بشكل نهائي إلا بهزيمة الطوارق سنة 1902م<sup>(5)</sup>.

احتلتها فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر بعد مقاومة إسلامية قوية، ومواجهات مسلحة من الشعب، قادها علماء الدين، انتهت باستشهاد عدد كبير منهم في مواجهات مسلحة، وأخيراً تمكن الفرنسيون من السيطرة على المنطقة. وفي عام 1904م تحول اسم المستعمرة إلى "السودان الفرنسي"، الذي ظل معها حتى سنة

<sup>1</sup> سيدي مختار محمد الصالح ديالو، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، نفس المصدر ص 18

<sup>2</sup> نفس المصدر

<sup>3</sup> سيدي مختار محمد الصالح ديالو، المصدر السابق

<sup>4</sup> أحمد عبد الدايم محمد حسين، تاريخ القضية الإزواضية وتطورها، مرجع سابق ص 18

<sup>5</sup> أحمد عبد الدايم محمد حسين، ص 18

1959م وصارت جزءاً من إفريقيا الغربية الفرنسية، ثم مُنح "السودان الفرنسي" مرتبة "الولاية" في "الاتحاد الفرنسي" في عام 1946م.

وأصبح "السودان الفرنسي" جمهورية ذات حكم ذاتي في إطار المجموعة الفرنسية عام 1958م، وفي السنة التالية اتحد "السودان الفرنسي" والسنغال ليكونا "اتحاد مالي الفيدرالي". وكان قائد مالي موديبو كيتا رئيساً لذلك الاتحاد، ولكن سرعان ما أنهى الاتحاد في 22 أغسطس عام 1960م، ثم نال "السودان الفرنسي" استقلاله التام باسم "جمهورية مالي" بتاريخ 22 سبتمبر عام 1960م<sup>(1)</sup>.

إنه لما تم تكوين الاتحاد الفيدرالي بين السودان الغربي والسنغال كان اسم الدولة الفيدرالية (دولة مالي) تيامناً وتباركاً واحياءً لذكرى امبراطورية مالي التاريخية، وكان رئيس الدولة الفيدرالية هو موديبو كيتا الذي كان له اتجاه ثوري ضد فرنسا ويرى المحللون إن هذا التوجه الثوري كان سبباً رئيسياً لفسخ الاتحاد الفيدرالي بين السودان الغربي والسنغال، مما جعل بعض الأطراف في الاتحاد تستجيب للاستعمار الفرنسي الذي يرى بأنه سيخسر كثيراً من مصالحها الاقتصادية إذا استمر هذا الاتحاد بين السودان الغربي والسنغال. هذا هو السبب الذي أدى إلى انهيار الاتحاد الفيدرالي بين الدولتين الشقيقتين. وبعد سنة من هذا الاتحاد الفيدرالي وبعد انهيار الفيدرالية عادت السنغال إلى اسمها القديمة. واستقلت مالي في 22 سبتمبر 1960م بقيادة الرئيس موديبو كيتا أول رئيس لدولة مالي ( ما بين 1960 - 1968م)<sup>(2)</sup>.

تعتبر فترة حكم موديبو كيتا فترة ذهبية في التاريخ السياسي الحديث لدولة مالي على الإطلاق، حيث كانت مالي تعتبر ضمن الدول الإفريقية الرائدة، ولكن لما كان الرئيس موديبو كيتا اشتراكياً و ضد السياسات الفرنسية فقد أُطيح بنظامه عبر انقلاب عسكري قاده الملازم موسى تراوري في عام 1968م<sup>(3)</sup>.

وبعد توليه السلطة أصدر الرئيس موسى تراوري (1968 – 1991) مرسوماً جمهورياً بتعديل الدستور بموجبه صارت دولة مالي يسيطر عليها الحزب الواحد (حزب الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي) بزعامة الجنرال موسى تراوري. وفي عام 1979م قامت مظاهرة طلابية تم سحقها من قبل الجيش وقتل فيها 12 طالباً. وكان قد انشئت في عام 1975م معاهدة لاجوس الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضمت (مالي، موريتانيا، ساحل العاج، السنغال، بنين، النيجر، بوركينا فاسو، الراس الاخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، سيراليون، توجو، نيجيريا). ومقر هذه المعاهدة في مدينة أبوجا (العاصمة). وخلال فترة حكم الجنرال موسى تراوري اندلعت الحرب الحدودية بين مالي وجارتها بوركينا فاسو في عام

1. أحمد عبد الدايم محمد حسين، تاريخ القضية الأزوادية وتطورها، مجلة قراءات إفريقية، (مقال) العدد السادس ربيع آخر-جمادي الآخر 1434هـ يونيو 2013م، صص 16-23.

2. أحمد عبد الدايم محمد حسين، تاريخ القضية الأزوادية وتطورها، نفس المصدر ص 19

3. محمد الأمين هيلاس. في ندوة تطورات الأوضاع في غرب إفريقيا مالي نموذجاً، التي نظمتها مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2012م.



1985م استمرت الحرب 5 أيام فقط ومن ثم احيل النزاع إلى المحكمة الدولية. وفي المجال الاقتصادي انتهج نظام الرئيس موسى تراوري سياسات السوق الحر، تم خصصت أغلب مؤسسات الدولة<sup>(1)</sup>.

وفي عام 1991م قام شعب مالي بتطبيق النظام الديمقراطي، حيث اندلعت المظاهرات والاضطرابات في ربوع البلاد دامت أسابيع وقد تمخضت تلك المظاهرات عن الانقلاب العسكري بقيادة الملازم أمادو توماني توري، ثم بعد ذلك عقد المؤتمر الوطني الذي أعطي الرئيس أحمد توماني توري مدة سنتين لرئاسة حكومة انتقالية: (الهيئة الانتقالية لإنقاذ الشعب (Comité transitoire pour le salut du peuple) (CTSP) 1991-1992. وفي 1992، تم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس ألفا عمر كوناري (1992 – 1997م)، ولدى إعادة انتخابه عام 1997، سار على نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد. وفي 2002م خلفه بانتخابات ديمقراطية الرئيس الجنرال أمادو توماني توري (2002 – 2007م) بقرابة 70%. والذي أطيح به إثر تمرد عسكري قادة النقيب أمادو سانوغو في 21 مارس 2012، حيث سيطرت مجموعة من العسكريين على السلطة، بعد استيلائها على القصر الرئاسي في العاصمة باماكو. الانقلاب جاء نتيجة عدم استجابة حكومة الرئيس أمادو توماني توري لمطالب الجيش، الذي يطالب بتسليح رفاقهم الذين يعانون هزائم متكررة في شمال البلاد في حربهم ضد الطوارق ومجموعات إسلامية مسلحة ومجموعات أخرى كانت تقاتل لحساب نظام العقيد معمر القذافي أثناء الثورة الليبية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> . [www.wikipedia.org/wiki](http://www.wikipedia.org/wiki)

<sup>2</sup> . [www.wikipedia.org/wiki](http://www.wikipedia.org/wiki) نفس الموقع السابق.

الفصل الثاني  
التطور التاريخي للأزمة في  
شمال مالي وفيه ثلاثة مباحث

- ❖ المبحث الأول: القبائل والجماعات المسلحة في شمال مالي.
- ❖ المبحث الثاني: جذور وتطورات الأزمة في شمال مالي.
- ❖ المبحث الثالث: دور المجلس الأعلى للإسلام في حل أزمة شمال مالي.

## المبحث الأول القبائل والجماعات المسلحة في شمال مالي

يسكن في شمال مالي عدة قبائل أبرزها قبيلة صونغاي والفولاني(ذات الأصول الإفريقية) والطوارق والعرب.

1. الصنغاي: وكما هو معلوم من كتب التاريخ والواقع المعاصر- فإن شمال مالي يعتبر موطن قبائل الصنغاي، وهم قبائل سودانية سكنت على ضفاف نهر النيجر، ولأمد يعود إلى فترة ما قبل التاريخ الميلادي، فقد ذكر السعدي "أنهم موجودون منذ وقت بعيد جداً، منذ زمن الفراعنة، وأن بعض سحرة فرعون أتوا من الصنغاي"<sup>(1)</sup>.

2. الطوارق: وكلمة الطوارق تحمل اجتهادات مختلفة، البعض يقول إن كلمة الطوارق: تعني طارق بالليل وطارق بالنهار وذلك لأن الطوارق هم يسكنون في الصحراء تختفي فيها العلامات للاهتداء ولذلك سفرياتهم كلها تكون ليلاً للاهتداء بالنجوم. وليس نسبة إلى طارق بن زياد. والطوارق كانوا موجودين قبل طارق بن زياد بكثير<sup>(2)</sup>.

واسم "الطوارق" يعني بلغتهم "كيل تماهق" ويسمون أنفسهم "أموهاج". أما اسم "الطوارق" الذي عرفوا به فقد جاء مع الفتح العربي الإسلامي لمنطقة المغرب وشمال إفريقيا، وقيل بأن الاسم جاء لكونهم تركوا الإسلام في البداية، فسموا "التوارك"، وقيل لأنهم تركوا المسيحية إلى الإسلام، فسموا بهذا الاسم، وقيل بأن كلمة "طوارق" تنقسم إلى قسمين: "طوا" وتعني شعب، و"رق" وتعني اسم مكان، أو تسموا على اسم قبيلة تُدعى "تاركة"<sup>(3)</sup>.

والبعض يرى أنها ترجع إلى أشهر قادة البربر في التاريخ الإسلامي على رأسهم القائد المعروف(طارق بن زياد).والبعض يسمونهم بتسميات متقاربة مثل تماشق، أوتمازغ، أو الأمازيغ أو الأيموهار ومعناها الرجال الأحرار أو(الرجال الزرق) لكثرة استعمالهم القماش الأزرق لباساً فيما يسميهم البعض بالملثمين لمحافظة رجالهم على هذه العادة منذ أمد بعيد.

وأما أصل الطوارق والمكان الذي نزحوا منه: فالروايات في ذلك متضاربة بين كونهم من شمال إفريقيا أو من المشرق الإسلامي، وتحديداً من اليمن، وربما جاءوا من أوروبا أو مناطق البحر الأبيض المتوسط القديمة، وربما من بلاد كنعان (بين فلسطين وسوريا). ويقول الفساط أيضاً: "وبصفة عامة؛ فإن دراسة الروايات الشعبية الطارقية، والواقع الجغرافي، وأسماء القبائل، والملاحم البشرية، والعقليات القبلية،

1. سيدي المختار محمد الصالح ديالو، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، مرجع سابق، ص 24.

2. محمد الأمين هيلاس من دولة مالي، مصدر سابق.

3. أحمد عبد الدايم محمد حسين، تاريخ القضية الأزوادية وتطورها، مجلة قراءات إفريقية مرجع سابق، صص 16-21.

والعادات المحلية لمختلف القبائل الطارقية القاطنة جنوب الصحراء الكبرى- النيجر ومالي وبوركينا فاسو- تجعلنا نستشعر ونرجح أن لهذه القبائل الطارقية علاقات تاريخية أوثق بثلاث مناطق من الشمال الإفريقي، وهي: ليبيا والمغرب الأقصى وموريتانيا<sup>(1)</sup>.

ويقال إن أصلهم يمني، وقيل بأنهم خلف لقبيلة ليبية قديمة تُدعى "أوبرياني"، وأن أصولهم ترجع إلى "صنهاجة"<sup>(2)</sup>.

والذي لا يختلف فيه المؤرخون أن هذه المناطق ليست بموطن أصلي للطوارق وإنما هاجروا إليها، تحت ظروف مختلفة، وفي فترات تاريخية مختلفة يقول الفساط: لقد ترحل الطوارق من الشمال إلى الجنوب موغلين في الصحراء، إما هرباً من الجيوش التي كانت تهاجم الشمال (الرومان- الوندال- البرتغال - الإسبان- الفرنسيون)، وذلك هروباً بحريتهم وإما اندفاعاً نحو إفريقيا لنشر الإسلام والاستيلاء على الممالك، والسيطرة عليها<sup>(3)</sup>، وهذا الكلام صريح على وجود ممالك للصنغاي قبل مجيء الطوارق للصحراء، وقيل توجههم نحو الجنوب الصحراوي<sup>(3)</sup>.

وتذهب بعض المصادر إلى أن الطوارق يعود تاريخ وجودهم في المنطقة إلى آلاف السنين، وفي بداية الستينات من القرن المنصرم عندما نالت دول غرب أفريقيا استقلالها وجد الطوارق أنفسهم موزعين بين بلدان متعددة: (مالي والنيجر وليبيا والجزائر وتشاد)، وقد حالت هذه التقسيمات الحدودية دون تجمع الطوارق في بلد واحد. كما أن ظروف البيئة القاسية المتمثلة في الجفاف الذي غزا المنطقة في أوائل السبعينات من القرن المنصرم أدت إلى انشطار الطوارق وتفتت نسيجهم الاجتماعي، حيث تفرقوا إلى أماكن مختلفة في محيطهم الجغرافي اقل قسوة بحثاً عن العيش والكلأ لقطعان الأبل والمواشي<sup>(4)</sup>.

وهم أساس دولة المرابطين، ومسلمون سنة على المذهب المالكي، وهم يعيشون الآن في المنطقة الممتدة من ساحل الأطلسي غرباً، حتى تشاد وليبيا شرقاً، يعيشون في أكثر من دولة من دول الساحل والصحراء الكبرى، في كل من: (ليبيا وتشاد والنيجر والجزائر وموريتانيا وبوركينا فاسو)، وكانت لهم في الماضي سلطنات عديدة، كسلطنة الهقار والأزقر وأضغاغ وتامزقداً وأولمدن وتاقريرايت وكلاقرس، وفي مالي سكنوا مدن تمبكتو وجاو وأزواد وليره وكيدال<sup>(5)</sup>.

وطوارق مالي يتحدثون لغة "التماشق" الأمازيغية. وينقسمون إلى مجموعتين: <sup>(6)</sup> الأولى: طوارق الغرب: ويعيشون بين مدينة تمبكتو ومركز ليره.

<sup>1</sup> سيدي المختار محمد الصالح ديالو، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، مرجع سابق ص 25

<sup>2</sup> سيدي المختار محمد الصالح ديالو، نفس المصدر ص 25

<sup>3</sup> المصدر السابق ص 26

<sup>4</sup> سيدي المختار محمد الصالح ديالو، مصدر سابق، ص 25

<sup>5</sup> أحمد عبد الدايم محمد حسين، مرجع سابق، ص 19

<sup>6</sup> أحمد عبد الدايم محمد حسين، نفس المصدر ص 19

والثانية: طوارق الشمال: وتضم قبائل إموشق وإفوقاس، ومنهم إباد جالي زعيم حركة أنصار الدين، وبلال الشريف رئيس جمهورية أزواد المعلنة في أبريل الماضي. إن طوارق مالي الذين يعيشون في تمبكتو: عبارة عن قبائل أمقشرن، ينزلون عليها في الصيف، ويرجعون إلى أوطانهم في أوقات الخريف. وهناك 7 قبائل طارقية أخرى: شمناس وأمغن وكل السوق وأمغاد ودو اسحق وادنان وكنته وغيرها<sup>(1)</sup>.

وهناك من يقطن مدينة "كيدال" في شرق مالي: وهي متاخمة للحدود الجزائرية والنيجر شرقاً، وهي عاصمة الطوارق، وأهم قبائلها: تاغات ملت وأفوجاس وادنان وامغاد وافرقومسن وابلبتين وأرجناتن وكل جلا<sup>(2)</sup>. وهناك مدينة السوق: وتقع على مرتفعات أدرار أيفوجاس، وهي إلى الشمال الغربي من كيدال بـ60 كم، ويقطنها طوارق أدرار<sup>(3)</sup>.

ويتحلى الطوارق بالاستقلالية والاعتزاز بأنفسهم، وهم محاربون أشداء وقد اشتهر فرسانهم في الفتوحات الإسلامية، خاصة في عهد المرابطين، وكانوا القوة الرئيسية للجهاد الإسلامي في معركة الزلاقة بالأندلس، وجميعهم مسلمون مالكيون<sup>4</sup>. وقد تمكن الطوارق في فترة من فترات التاريخ من حكم منطقة تمبكتو، بعد حكم إمبراطورية مالي لها، وهذا وارد في كتب التاريخ المعتمدة<sup>(5)</sup>. ومن ذلك نستنتج الحقائق التالية:

1. أن سكان المنطقة الأصليين هم الصنغاي بقبائلهم المختلفة، وأن وجودهم في هذه المنطقة يعود لآلاف السنين قبل الميلاد.
2. أن الطوارق هاجروا إلى هذه المناطق، وسكنوا مع أهلها، بعد البعثة النبوية بفترة، وكان لهم دور في نشر الإسلام والعلم بالمنطقة إلى جانب إخوانهم السودانيين والعرب، وكان تركيزهم في الصحراء أكثر منه على ضفاف النهر.
3. وأن الطوارق قد حكموا منطقة تمبكتو مدة 35 سنة، من عام 1433م إلى العام 1468م، أو 40 سنة كما ذكر السعدي، وكانت تمبكتو محكومة من قبل مالي قبل ذلك، ثم من قبل الصنغاي بعد ذلك، ثم من قبل المغاربة بعد سقوط دولة الصنغاي.
4. أن الشعوب كانت متكاملة متعاونة على إدارة شؤون المملكة، وخصوصاً في عصر الملك أسكيا محمد وسلالته، فقد انصهرت جميع القبائل في بوتقة الإسلام، السودانية منها والطارقية والعربية.

1 المصدر السابق

2 نفس المصدر السابق

3 نفس المصدر السابق ص 19

4 سيدي المختار محمد الصالح ديالو ، مصدر سابق ص 25

5 . سيدي المختار محمد الصالح ديالو ، المصدر نفسه ص 25

5. وأن أبناء هذه المنطقة كانوا جميعاً يعتززون بانتمائهم السوداني، أبيضهم واسودهم، ومما يدل على ذلك عنوان كتاب التاريخ الذي كتبه العلامة عبد الرحمن السعدي، حيث سماه "تاريخ السودان"، وهو يتناول تاريخ المنطقة بكاملها، واعتزاز "أحمد بابا" الشديد بهذه المنطقة وعلمائها السود والبيض، حيث تحدث عن بعضهم في كتابه الجليل (نيل الابتهاج بتطريز الديباج).
6. وأن النزاعات التي كانت تحدث بين القبائل كانت سيادية، ولم يكن للعنصرية فيها دور، بدليل عدول الملك سني علي بير عن مهاجمة تمبكتو لمجرد رسالة تطمئنه بولاء المدينة وحاكمها لمملكته.
7. وأن هذه المنطقة—(شمال مالي) التي تضم أقاليم تمبكتو وجاوو وكيدال- كان اسمها التاريخي هو: دولة الصنغاي، فمملكة الصنغاي، فإمبراطورية الصنغاي<sup>(1)</sup>.

الجماعات المسلحة المتواجدة في شمال مالي:

هناك أربعة جماعات مسلحة متواجدة في شمالي مالي وهي:

أ. **الحركة الوطنية لتحرير أزواد<sup>(2)</sup>**: وهي حركة وطنية سياسية علمانية مسلحة تعود جذور تأسيسها إلى الستينيات من القرن الماضي، وتهدف إلى فصل المناطق الشمالية عن بقية الدولة، وتأسيس دولة قومية للطوارق بها باسم "جمهورية أزواد".

وتضم الحركة بعض الطوارق ومعظم المقاتلين القدامى من حركة 23 مايو 2006م التي كان يقودها (إبراهيم باهنجا والعقيد الحسن فاجا)، إضافة للعسكريين المنفصلين عن الجيش المالي من مختلف الرتب، وبعض الشباب المتطوعين والمغمورين بحماسة الانتماء لجيش جمهورية أزواد الوليدة، والمتخرجين حديثاً من مراكز التدريب<sup>(3)</sup>.

ب. **جماعة أنصار الدين بقيادة إياد أغغالي وحلفاؤه<sup>(4)</sup>** وهي حركة إسلامية طارقية بشكل أساسي، ويرى الكثيرون إنها ترتبط بالنظام الجزائري. وتهدف إلى تطبيق الشريعة في جميع أرض مالي .

وتضم جماعة أنصار الدين، عدداً من المقاتلين المحترفين الإسلاميين، وهي حركة أغلب عناصرها من قبيلة (إفوقاس ومن الطوارق والعرب)، وعلى علاقة بتنظيم القاعدة بمختلف أجنحته، مثل: القاعدة في بلاد المغرب

<sup>1</sup> نفس المصدر ، ص 26

<sup>2</sup> أزواد: مصطلح جديد غير معروف لسكان المنطقة واستعمل أخيراً ، وأزواد هي قرية الشيخ المختار الكنتي في شمال مالي ، وهو صاحب الطريقة القادرية في مالي.

<sup>3</sup> فيما يري الأستاذ أحمد عبد الدايم محمد حسين، أن كلمة "أزواد" تعني بلغة حسان: الوادي المنبسط، وتعني الوادي الوفير، وتقطنها عدة قبائل، منها كنته والبرابيش العرب، والطوارق، وتجنكت، والصنغاي.

<sup>4</sup> كلمة أنصار الدين! هي مصطلحة سياسية أطلقتها الجماعة الإسلامية الجزائرية والمغربية على أحد فصائل الطوارق الانفصالية.

الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وجماعة الدعوة والقتال بقيادة حماد ولد محمد الخيري الموريتاني، وجماعة بوكو حرام النيجيرية وغيرهم. وهي كلها حركات إسلامية مسلحة، تتبنى الفكر الجهادي ضد الحكومات التي لا تطبق الشريعة في العقوبات<sup>(1)</sup>.

ج. جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO):<sup>(2)</sup> وغالبية زعمائها من الجزائر وموريتانيا وبعض الدول العربية والإسلامية، مع انضمام بعض الشباب الماليين إليهم. ويرى البعض أن هذه الحركة هدفها الوحيد هو خلق نوع من التوازن أمام النفوذ الجزائري المتزايد عبر حليفته في المنطقة حركة الأزواد وأنصار الدين.

د. القاعدة في المغرب الإسلامي وهي أقدم الجماعات المنتمية للقاعدة وهي في الأصل جماعة جزائرية.

ويلاحظ مما سبق ذكره أن الذين يقفون خلف الأزمة الحالية جهتان، هما: الطوارق علمانيهم وإسلاميهم، إضافة إلى جماعات إسلامية مسلحة أخرى من قبائل كثيرة؛ أهمها العرب والفلاني والصنغاي.

وفيما يخص الإسلاميين هم جماعات إسلامية مسلحة، بعضهم ماليون، وخصوصاً في عناصر جماعات أنصار الدين، وبعضهم أجانب، وهم بعض عناصر حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبوكو حرام النيجيرية، جمعتهم فكرة الجهاد من أجل تطبيق الشريعة، وبعض عناصر هذه الجماعات متورطون خلال العقد الأخير في خطف السياح الأجانب، لمبادلتهم بالمال، أو مقابل إطلاق سراح بعض عناصرهم المعتقلين<sup>(3)</sup>.

وهذه الجماعات يوجد إجماع محلي ودولي بشأنها، وهو ضرورة إجراء مفاوضات لحل الخلاف سلمياً، وقد بدأت إجراءات الحل السلمي في كل من عاصمة بوركينافاسو (وغادوغو) والجزائر ومالي مع قادة هذه الحركة<sup>(4)</sup>.

1. وأما الأجنبية منها: فيرى الجميع وجوب مغادرتهم لدولة مالي دون شروط مسبقة، وعدم الجلوس معهم للتفاوض<sup>(5)</sup>.

2. كما يلاحظ أن هناك توفراً جزائرياً ملموساً في المنطقة ولا يمكن فعل شيء دون الرجوع إلى الجزائر، والسبب يعود أولاً إلى الخبرة الميدانية في مكافحة الإرهاب التي اكتسبها الجيش الجزائري في هذا المجال عسكرياً واستخباراتياً وكمية المعلومات الهائلة التي يمتلكونها عن أدق تفاصيل هذه الجماعات المسلحة بالإضافة إلى معرفة الدبلوماسيين الجزائريين التامة لمشكلة طوارق الأزواد منذ

1. سيدي المختار محمد الصالح ديالو، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، (مقال) مرجع سابق ص 27

2. حركة التوحيد والجهاد: وهي حركة جهادية متطرفة ذات صلة بالقاعدة، ويقال إن لها صلة بالنظام المغربي.

3. سيدي المختار محمد الصالح ديالو، المصدر السابق، ص 28

4. نفس المصدر ونفس الصفحة

5. المصدر نفسه، ونفس الصفحة

عقود. ويعود ذلك إلى مرحلة مابعد انتخابات 1992م في الجزائر واجهاض الجيش الجزائري والحكومة الفرنسية لفوز الإسلاميين في جبهة الإنقاذ<sup>(1)</sup>.

## المبحث الثاني

### جذور وتطورات الأزمة في شمال مالي

الأحداث الدموية الناشئة في شمال مالي بين الحكومة المركزية في باماكو والجماعات المسلحة في شمال البلاد، العلمانية منها والإسلامية، والتي نتج عنها تدخل عسكري (فرنسي إفريقي)، أحدثت خلافاً كبيراً ومواقف متباينة في العالم سيما في أوساط العالم الإسلامي، لكونها قضية تمس الأمن القومي في مالي من جهة وتمس الأمن القومي لدول الجوار الإقليمي من جهة أخرى، ولعواقبها الجسيمة على الإسلام والمسلمين بصفة عامة.

ومن أسباب هذه المواقف المتباينة عدم الإلمام التام بجذور الأزمة، والتي ينبغي لجميع الأطراف الوقوف عندها، ودراسة ما يمكن أن يُسهم في توضيح بعض القضايا، وهو ما يساعد على اتخاذ موقف رشيد.

إن جذور الأزمة في شمال مالي تعود لعدة عقود بين الحكومة المركزية في باماكو (العاصمة)، والطوارق الذين شكلوا الحركات المسلحة في شمال مالي. وقد اندلعت أول ثورة في عام 1961-1962م، ومنذ ذلك العام وحتى مطلع 2012م، شن الطوارق في شمال مالي أربع حركات تمرد، بما في ذلك التمرد الأخير في عام 2012م. فالتمرد الأول الذي اندلع في عام 1962م قاده زعماء القبائل والوجهاء التقليديون من الطوارق، ويعبرون عنه في كتاباتهم بإسم "ثورة كيدال"<sup>(2)</sup>. ويرجع السبب الرئيسي لهذا التمرد- في نظر المتمردين- إلى تسليم الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحكمون إقليم شمال مالي السلطة للعسكريين الماليين، الذين تصرفوا بدورهم تصرف المحتل في الشؤون العامة والخاصة لسكان شمال مالي<sup>(3)</sup>. وقد تعرض هذا التمرد بالقمع شديد من الجيش المالي الذي تمكن في نهاية المطاف من إخماد التمرد، وفرض حكم عسكري على المنطقة.

ونجح الرئيس المالي الأول مديبو كيتا حينها في التفاوض مع الأطراف المحلية والإقليمية لإنهاء التمرد وحصول الطوارق على أكبر تمثيل في الإدارات الحكومية والجيش، ومنحهم المزيد من المال من أجل ضمان التنمية. لكن لم ينتهي التمرد

1 . عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج ، تطورات الأوضاع في مالي، بحث مقدم في ندوة بمركز دراسات المستقبل ، يناير 2013.

2 . الشيخ إبراهيم كونتاو، النزاع المسلح في مالي، مجلة قراءات إفريقية ، ( مقال) العدد السادس، ربيع آخر-جمادي

الآخر 1434 هـ يونيه 2013م، مرجع سابق ، ص 32

3 . الشيخ إبراهيم كونتاو، نفس المصدر، ونفس الصفحات



بصورة نهائية حيث ظلت أعمال عنف وتمرد متكررة تنتهي باتفاقيات سلام هشّة مع الحكومة المركزية بوساطة ليبيا والجزائر<sup>(1)</sup>.

وأما التمرد الثاني فقد اندلع خلال عام 1990م - 1996م، في منطقة ميناكا قامت به مجموعات من قبائل الطوارق ومعهم بعض العرب الماليين، تحت رايات مختلفة، قومية ودينية. انتهت تلك التمرد بتوقيع اتفاقية تمناست بالجزائر بين الطوارق وحكومة موسى تراوري في يناير 1991م، واستكملت بالميثاق الوطني سنة 1992م، والذي منح منطقة كيدال (في الشمال الشرقي) حكماً ذاتياً أوسع، وهو ما ساعد بالفعل في تخفيف الصراع. لكن بعض المناوشات العسكرية استمرت بين الطرفين<sup>(2)</sup>.

وفي عام 1991م: تم توقيع اتفاق في تمناست (جنوب الجزائر)، في محاولة من الدولة لإنهاء التمرد، ولكنه لم يؤد إلى نتائج ملموسة، تركّز هذا الاتفاق في اللامركزية في شمالي البلاد، واستيعاب مقاتلي الطوارق في الوظائف العمومية، بما فيها الأمنية، ولم تمنع هذه السياسات من استمرار الاضطرابات في بعض أجزاء شمالي البلاد.

وفي عام 1992م: وقعت حكومة مالي والفصائل الطوارقية ميثاقاً وطنياً، نص على اللامركزية، ودمج الطوارق في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية، بعدد ما يقارب 3 آلاف شخص، وعلى تنمية الشمال، بالإضافة إلى مبادرات للمصالحة<sup>(3)</sup>. والتمرد الثالث فقد اندلع في عام 2006م، شنه مقاتلو حركة "تحالف 23 مايو الديمقراطي من أجل التغيير"، وهي حركة جديدة، قامت بهجمات على حاميات عسكرية في مدينة "كيدال وميناكا" ولم يكن شاملاً وانتهى التمرد في العام نفسه بتوقيع اتفاق سلام في الجزائر في يوليو 2006م بين الحكومة المالية بقيادة الرئيس المخلوع الجنرال "أما دو توماني توري" والتحالف الديمقراطي، ونص على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال<sup>(4)</sup>.

وفي عام 2007م: وقع تمرد للطوارق في كيدال بشمال شرقي البلاد متزامناً مع تمرد آخر في مدينة أغاديز بشمال النيجر استمر حتى 2009م، نفذ التمردان تحالف للمتمردين من البلدين، رفضاً منهم لاتفاق السلام بالجزائر الموقع في العام السابق، وتخللته هجمات على ثكنات وخطف جنود ماليين<sup>(5)</sup>.

في عام 2009م: نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد للمتمردين الطوارق في الشمال، وفي العام نفسه جرى في كيدال توقيع اتفاق سلام بوساطة ليبية، ينهي التمرد الذي بدأ عام 2007م، نص الاتفاق على تسليم المتمردين أسلحتهم للحكومة، وتضمن

1 . سيدي المختار محمد الصالح ديالو، المرجع السابق، ص 27

2 . الشيخ إبراهيم كونتاو، مصدر سابق، ص 32

3 . المصدر نفسه، ص 32

4 . نفس المصدر، ص 32

5 . المصدر السابق ص 32

تفاهمات جديدة بشأن دمجهم في القوات المسلحة، بيد أن قسماً من المتمردين رفض الانخراط في مسار التسوية<sup>(1)</sup>.

رغم هذه التمردات لم يتمكن المتمردون من السيطرة على مدينة من مدن الشمال، وإنما كان هدفهم الجوهري إنهاء الحكومة المركزية لإرغامها على التفاوض معهم من أجل تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(2)</sup>. وأما التمرد الرابع فقد انطلق في مدينة ميناك في 17 يناير عام 2012م، عندما بدأت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" وحركة أخرى بإشعال نار الحرب ضد الحكومة على مدن تساليت وكوميناكا، بشمال شرق البلاد قرب حدود الجزائر، استمرت لمدة أسابيع، وهو ما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من المدنيين إلى الجزائر<sup>(3)</sup>.

وفي خضم هذه الظروف الحرجة، وفي الوقت الذي كان الشعب المالي يطلب بإلحاح من الحكومة التوقف عن المفاوضات: نظراً لكثرة الاتفاقيات وعدم جدواها استغلّت بعض الحركات الإسلامية التي تعتبر جزءاً من "تنظيم القاعدة" الفرصة، كجماعة أنصار الدين بزعامة إباد أغغالي، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا، وجماعات متفرقة مسلحة، مثل بوكو حرام وغيرها، استولت هذه الحركات على مدن كيدال بتاريخ 2012/1/17م وفي أغلهوق بتاريخ 2012/1/24م وتمبكتو وغاو، وكبرى مدن الشمال، وتمركزت كل حركة في مدينة من المدن الثلاثة. وقد ارتكبوا جميعاً - على تفاوت - جرائم طالت النفوس والأعراض والأموال والممتلكات مما أحدث غضباً شديداً لدى الشعب، وأدى إلى تطور كبير في موقف الشعب المالي من رئيس الجمهورية، حيث اتهمته الجماهير بالتواطؤ مع المتمردين لكثرة حرصه على التفاوض وتجنب القتال، وهو ما أدى إلى سقوطه 2012/3/22م، وذلك بعد خروج عدد كبير من النسوة اللاتي قُتل أزواجهن أو جرحوا في هجوم تلك الحركات على الجيش وبعض مدن الشمال قرب حدود الجزائر، حيث قمن بالتظاهر، وبتأهامة بأن عدم إفساحه المجال للحرب هو الذي أدى إلى هذه المأساة<sup>(4)</sup>.

وفي 6 أبريل 2012م: تفاجأ العالم بإعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد أن شمال مالي دولة مستقلة للطوارق، وأن إعلان الاستقلال يسري في الحال، ورفضت دول الجوار وغيرها هذا الإعلان على الفور، بينما ردت عليه المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بتشكيل نواة لقوة عسكرية، تحسباً لتدخل عسكري لمواجهة هؤلاء المتمردين في شمالي مالي<sup>(5)</sup>.

1 نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

2 سيدي المختار، المرجع السابق، ص 27

3 الشيخ ابراهيم كونتاو نفس المصدر السابق

4 المصدر السابق

5 نفس المصدر ص 34

وسعت الدولة المالية بعد ذلك إلى دعوة الجماعات إلى السلم والمفاوضات عبر قنوات عديدة دولية ومحلية، وقام المجلس الإسلامي الأعلى في مالي بدور بارز في ذلك، وكان مرتباً لمفاوضات لإنهاء الحرب وجلب السلام، ولكن أحداث يوم الأربعاء 9 يناير عام 2012م (أي قبل يوم فقط من تاريخ المفاوضات المرتقبة) حالت دون ذلك، حيث أعلنت الجماعات الحرب على الدولة، واحتلوا مدينة كونا، وأعلنوا بأنهم سيصلون يوم الجمعة 11 إلى موبتي (يعني محتلين لها)، حيث توجد بها أكبر قاعدة عسكرية بما فيها الأسلحة التي وفرها الجيش المالي، مما أدى بحكومة مالي إلى تقديم طلب فوري لحكومة فرنسا وغيرها بالتدخل الفوري، فاستعادت القوات المالية بمساندة فرنسا وقوى إفريقية أخرى بلدة كونا، وبلدة جبالي المحتلة بعد كونا، والقريبة جداً إلى سيقو قلب مالي<sup>(1)</sup>.

وظهرت جماعة جديدة بعد أحداث 2013/1/10م مع التدخل الفرنسي، في تاريخ 2013/1/14م باسم "الحركة الإسلامية الأزوادية" بقيادة عباس (العباس) أغانتيللا، وهو الشخص الثاني في أنصار الدين وممثلها في المفاوضات التي كانت قد بدأت في بوركينافاسو<sup>(2)</sup>.

وقد تقاسمت هذه الجماعات مناطق النفوذ والسيطرة، بحيث يكون ثقل كل مجموعة في منطقة، فتركزت حركة الجهاد في غاو، وأنصار الدين في كيدال، والقاعدة في تمبكتو، مع وجود الحركة الانفصالية في هذه المناطق جميعها جنباً إلى جنب، يرفرف العلمان على المباني في كل هذه المناطق، هذا في المدن، أما في القرى فكان لكل مكان يحتله<sup>(3)</sup>.

ومع تطور الأحداث، حدث خلاف بين جماعة الجهاد والحركة الانفصالية في غاو، فنقاتلوا، مما أدى إلى طرد الحركة الانفصالية منها، ثم لاحقتهم جماعة الجهاد في كل المناطق، مما أدى إلى طردهم جميعاً من معظم المناطق الشمالية<sup>(4)</sup>.

ومع الأحداث: كانت هناك ضغوط وأصوات تنادي بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من الداخل والخارج، فتم عقد اتفاق بين أنصار الدين والانفصالية لتوحيد المطالب، وذلك بضغط فرنسي إفريقي، تعهدت خلالها كلتا الجماعتين بنبذ العنف لحل المشكلة والجلوس إلى طاولة المفاوضات، وقد تمت جولات أولية في الجزائر، وفي بوركينافاسو- الدولة الوسيطة رسمياً للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)، انتهى ذلك إلى جلسة أولية بين الطرفين، دولة مالي وكل من أنصار الدين والانفصالية، تم خلالها الاتفاق على تاريخ 2013/1/10م موعداً للجلسة الفعلية،

<sup>1</sup> الشيخ إبراهيم كونتاو، النزاع المسلح في مالي، مجلة قراءات إفريقية، (مقال) العدد السادس ربيع آخر-جمادي الآخر 1434هـ يونيه 2013م، مرجع سابق، ص 34.

<sup>2</sup> الشيخ إبراهيم كونتاو، المصدر السابق.

<sup>3</sup> نفس المصدر، ص 36

<sup>4</sup> المصدر نفسه ص 37

وقبل ذلك بأيام قليلة أعلنت أنصار الدين رجوعها عن التزامها بنبذ العنف بدعوى أن دولة مالي غير جادة<sup>(1)</sup>.

وفي تاريخ 2013/1/8م زار وزير خارجية دولة الوسيط مالي، وقابل مسؤولين في الدولة، وزار قادة أنصار الدين، وأعلن الاتفاق على تأجيل تاريخ 2013/1/10م كيوم جلسة التفاوض إلى تاريخ 2013/1/20م باتفاق الطرفين، وأدى ذلك إلى أطمئنان الجميع<sup>(2)</sup>.

وقبل يوم 2013/1/10م وهو التاريخ الأول لجلسة المفاوضات، إذا بجماعة أنصار الدين تعلن أنها باتفاق مع جميع الفصائل الإسلامية سيطرت على مدينة كونا الاستراتيجية التي لا تبعد عن سيقاري (حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية في مالي بعد كاتي) إلا بمقدار (55كم)، وتعد الحصن الوحيد الباقي بالحدود الشمالية، وسقوطها يعني انهيار الدولة، فأصبحت كونا محتلة، وهذا الهجوم الأخير أعطى الضوء الأخضر للقوى الخارجية الإفريقية وغيرها للتدخل باتفاق الجميع، وأعطى هذا التدخل فرصة دولية وشعبية قوية لتدخل فرنسا<sup>(3)</sup>.

والجدير بالذكر أن هذا التمرد على الرغم من أنه أقل حدة من سابقيه إلا أنه يعد الأخطر لسببين: الأول هو أن من مطالب قادة هذا التمرد فصل شمال مالي عن الدولة الأم. والثاني أن المتمردين سيطروا عسكرياً على جميع هذه المنطقة بمساعدة جماعات إسلامية متشددة محلية وخارجية. حيث حققوا تقدماً قوياً في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012م. وبحلول أبريل من العام نفسه، سيطروا على المناطق الثلاث في شمال البلاد، وهي تشمل 60 في المائة من أراضي مالي، ولكن تضم أقل من عشر سكان البلاد. وكبد الجيش المالي الوطني خسائر فادحة. وأعلنت الحركة وقتها استقلال "أزواد" على الرغم من أن هذا الإعلان لم يحظ باعتراف دولي<sup>(4)</sup>.

**والسؤال ما هي أسباب نجاح الطوارق والحركات المسلحة في الحرب ضد القوات الحكومية و إعلان فصل شمال مالي في 6 ابريل 2012م ؟ وماهي مبرراتهم؟**

يرى كثير من المحليين في شأن شمال مالي أن هناك عوامل وأسباب عدة ساهمت في نجاح الطوارق والحركات المسلحة للسيطرة على شمال البلاد منها مايلي:<sup>(5)</sup>

1. موافقة الحكومة المالية في فترة حكم الرئيس المخلوع (الجنرال أمادو تومان توري) على عودة الطوارق العائدين من ليبيا الدخول بأسلحتهم ومعداتهم إلى البلاد دون مراقبة ولامتابعة، فتمركزوا في الجبال واستعدوا لشن الهجوم على

<sup>1</sup> نفس المصدر السابق ص 37

<sup>2</sup> المصدر السابق ص 38

<sup>3</sup> نفس المصدر

<sup>4</sup> المصدر نفسه ونفس الصفحة.

<sup>5</sup> الشيخ ابراهيم كونتاو المرجع السابق ص 36

الجيش النظامي، بينما لم تسمح حكومة النيجر والجزائر للمقاتلين الطوارق العائدين من ليبيا بذلك. ويذكر أن المرتزقة والطوارق الذين كانوا يساندون القذافي ضد الثوار في ليبيا عادوا إلى دولة مالي وعددهم يتراوح ما بين 800 و4000 يتكونون من قدامى المحاربين الطوارق. ونقلوا معهم أسلحتهم التي شملت المدافع المضادة للطائرات وغيرها من المعدات التي لم تتوفر لدى المقاتلين الطوارق خلال تمرداتهم في الماضي، عندما كانوا في بعض الأحيان يلجأون إلى السيوف التقليدية، بالإضافة إلى بنادق كلاشنيكوف.

2. تجنيد أكبر عدد منهم حيث بلغ عدد المجندين من الطوارق حوالي عشر آلاف خلال فترة حكم العقيد (أماو تومان توري)، وقد انضم أغلبهم إلى صفوف المتمردين الطوارق.

3. في الجزائر عام 2008م وقع الرئيس المخلوع (الجنرال أماو تومان توري) اتفاقية تفاهم مع العقيد معمر القذافي (الزعيم الليبي السابق) على بند ينص على سحب ضباط الجيش المالي من غير الطوارق من الثكنات العسكرية في المناطق الشمالية ليتولى محلها ضباط الطوارق، فصارت الثكنات العسكرية وما فيها من الأسلحة والذخائر في الشمال تحت إشراف قوات الطوارق دون مراقبة الحكومة المركزية.

4. فتح قنصلية ليبيا في مدينة كدال من طرف واحد، فكانت البضائع تعبر دون تفتيش ولا مراقبة جمركية، وأخيراً أكتشف أن أغلب هذه البضائع كانت عبارة عن أسلحة وذخائر.

5. توقف التعاون مع (لجنة غانداكوي) المكلفة بمتابعة تحركات الطوارق في المناطق الشمالية، وتقديم تقرير للحكومة حول سير الأوضاع في الشمال. ويعتبر إيقاف عمل هذه اللجنة انتهاكاً للاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة المركزية وقبيلة صونغاي التي قامت بدور كبير في القضاء على حركة التمرد في شمال البلاد في التسعينيات في فترة حكم الرئيس (ألفا عمر كوناري) حيث نصت الاتفاقية على نزع أسلحة الطوارق مقابل تكوين لجنة من قبيلة صونغاي تراقب تحركات الطوارق في المناطق الشمالية لأنهم أول من يتضرر بالحرب في الشمال<sup>(1)</sup>.

مبررات الطوارق والجماعات المسلحة لشن الحرب على الحكومة المركزية في مالي:

<sup>1</sup> محمد الأمين هيلاسي من دولة مالي، في ندوة تطورت الأوضاع في غرب أفريقيا مالي نموذجاً التي نظمتها مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية 2012 مصدر سابق.

يبرر الطوارق وحلفاؤهم بأنهم يتعرضون للتمييز والإقصاء والدونية والحرمان من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(1)</sup>.  
وتفاصيل مبرراتهم كما يلي<sup>(2)</sup>:

(1) أن الطوارق ظلّموا ومورس ضدّهم التطهير العرقي، والإبادة الجماعية، والتهجير القسري.

(2) أن دولة مالي لم تهتم بالتنمية في مناطقهم، بل همشتها، بينما اهتمت كثيراً بالمناطق الجنوبية، وبذلت الأموال لتنميتها.

(3) أن الطوارق دعاة، وهم من قام بمقاومة الاستعمار والجهاد ضده بشجاعة كبيرة.

(4) أن الصحراء ملك الطوارق، وهم سادتها، ومن ثم يجب تكوين الدولة الطارقية في الصحراء، وخصوصاً في المناطق التي يسكنها الطوارق.

(5) أن دولة مالي دولة زنجية عنصرية ضد الطوارق، وجيشها بالنسبة للطوارق كالجزار للبهائم، يقتل الطوارق بسبب ودون سبب.

(6) أن الطوارق أكراد إفريقيا، وزعم الاستعمار على مجموعة من الدول، ويجب عليهم العمل على توحيد مناطقهم في دولة قومية واحدة تخصهم.

(7) عدم شعور الطوارق بالانتماء لدولة مالي، يعبر أحدهم عن هذا فيقول: "لم يشعر الأزواديون يوماً أنهم جزء من دولة مالي، ولا مالي شعرت يوماً من أزواد، وبالعكس كانا دائماً خطين متوازيين عرقياً اجتماعياً وتاريخياً".

(8) هذه بعض الأفكار التي يروج لها الأزواديون، ويسمون بها العلاقات الإنسانية والدينية بين شعب مالي المسلم، ولكن الذي يجهله غالبية الناس، أو يتجاهلونه، هو أن تاريخ هذه المنطقة حظي بتدوين وتوثيق كبيرين يجعلانه يستعصي على التحريف والتبديل.

وقد رد على هذه الاتهامات الأستاذ سيدي المختار محمد الصالح في مقال نشره في مجلة قراءات إفريقية نلخصها فيما يلي<sup>(3)</sup>:

1. منطقة شمال مالي لم يكن إسمها ولو مرة "أزواد".
2. دعوى التهميش، فالحقيقة أن سكان المنطقة يعانون، ولكن سبب هذه المعاناة بيئية أكثر من كونها سياسية، فمنطقة شمال مالي منطقة صحراوية لا تنتج مثل ما تنتجها المناطق الجنوبية من المحاصيل الزراعية. وخلال السنوات العشرين الماضية تولى 4 من الطوارق رئاسة الوزراء في الحكومة المالية وهو ما يعادل حوالي 50% من مجموع رؤساء الوزراء في تلك الفترة،

<sup>1</sup> كلمة التهميش: وفقاً لبعض المحللين لم تكن صحيحة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والسبب الحقيقي لمطالبة الانفصال عن مالي هو أن الطوارق هم أقلية البيض تحت حكم أغلبية السود وهو الذي يزعجهم لا غير لأن كل مطالباتهم أعطيت فوق اللازم لهم.

<sup>2</sup> سيدي المختار محمد الصالح ديالو، مرجع سابق، ص 29

<sup>3</sup> سيدي المختار محمد الصالح ديالو، مرجع سابق، ص 35

وعددهم يزيد على 8 وزراء من مجموع الوزراء في الحكومة الحالية، ويوجد فيها وزيران من العرب، وهما التعليم العالي والتدريب، وثلاثة وزراء من الطوارق، وهي الثقافة، والشباب والرياضة، والأسرة والمرأة والطفل. كما استوعبت الحكومة المالية عدداً كبيراً من الطوارق في الجيش وفي جميع الإدارات والوظائف التي طلبوها بأنفسهم من رئيس الوزراء- رئيس المجالس المحلية ونائب رئيس البرلمان لمدة ثلاثين عاماً، بدءاً من أيام الرئيس الجنرال موسى تراوري إلى آخر أيام أمادو توماني توري<sup>(1)</sup>.

3. محاولة وصف الماليين بالظلم دعوى مغرضة عارية عن الصحة، بل يكذبها الواقع والتاريخ، فالواقع يشهد أن الشعب المالي مسالم ومحب للآخر، كما أن التاريخ يشهد ضد هذه الدعوى المضللة، واستطرد الأستاذ سيدي المختار قائلاً (إنه: يكفي هنا أن نسوق كلاماً لابن خلدون الذي زار مالي في القرن الرابع عشر الميلادي؛ حيث يقول عن أهل مالي: "فمن أفعالهم الحسنة قلة ظلمهم.. ومنها شمول الأمن في بلادهم، فلا يخاف المسافر فيها ولا المقيم من سارق ولا غاصب... ومنها مواظبتهم للصلوات، وهم يجعلون لأولادهم القيود إذا ظهر في حقهم التقصير في حفظ القرآن الكريم، فلا تفك عنهم حتى يحفظوه).

4. وما يُذكر من الاضطهاد ليس عليه دليل، وإنما يقصد به رد فعل الدولة على أعمال التمرد، والمدنيون الذين قد يروحون ضحايا لمثل هذه الأعمال المسلحة حيثما وجدت، أما أن يقصد الشعب الطارقي بالقتل لمجرد هويته الطارقية فأمر يستحيل الحدوث في مالي.

5. والاعتزاز بمقاومة الاستعمار ليس حكراً على قبيلة دون أخرى في مالي، فجميع قبائل مالي قاومت الاستعمار الفرنسي ببسالة، وقدمت آلاف الشهداء في ذلك: بل إن الماليين الجنوبيين قاوموا الاستعمار مدة تزيد على عشر سنوات قبل أن يبدأ الشماليون بمقاومته، وفي هذا يقول القشاط: (وما أن وصل الفرنسيون في زحفهم إلى أرض الصحراء الكبرى، حيث يقيم الطوارق، حتى هبوا مدافعين عن صحرائهم وعن دينهم، وخاضوا معارك مشرقة ضد المستعمرين بسلاحهم البدائي، ولم يكونوا وحدهم في هذا الشرف، بل كان معهم الكثيرون من القبائل العربية في المنطقة، وغير العربية، كالهوسا والفلان والبابارة وجرما والتبو والقرعان والشوابة، وكانت هذه المجموعات يجمعها الدين المشترك والدفاع عنه).

6. أما أن هذه المناطق تختلف عن دولة مالي، وأنها لم تخضع لها قط، فدعوى عجيبة يرددها التاريخ؛ إذ المعلوم أن مالي هي التي كانت تحكم تمبكتو قبل

<sup>1</sup> . المرجع السابق ، ص 35

الطوارق والسنغاي، وأن أحد سلاطين مالي بنى في تمبكتو المساجد،  
واستقدم إليها العلماء، ووفر لمكتباتها الكتب النافعة والنادرة.  
وأما كون الطوارق موزعين على أربع دول كالأكراد، فهذه الحقيقة المرة لا  
يعانيها الطوارق والأكراد فقط، وإنما هي ظاهرة تعانيها جميع الشعوب التي كانت  
مستعمرة، وتجاوز الآثار السلبية لهذا التوزيع العرقي تحتاج إلى ممارسات حضارية  
واعية، لا تقضي على العلاقات البشرية والدينية، ولا تصطدم بثوابت الدين  
الإسلامي<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> . سيدي المختار محمد الصالح ديالو، نفس المصدر، ص 29 وما بعدها.



## المبحث الثالث المجلس الأعلى للإسلام في مالي ودوره في حل الأزمة في شمال البلاد (1)

الإسلام في مملكة غانا التي كانت مالي احد أقاليمها منذ القرن الأول الهجري وأصبحت المنطقة جزءاً من دولة غانا الإسلامية، ومع بداية القرن 12 أسس الطوارق المغشيران مدينة تمبكتو، وأصبحت منطقة مالي هي أساس إمبراطورية مالي الإسلامية.

ووجد في مملكة غانا 12 مسجداً وحي اسلامي وحي آخر وثني في كومباصالح ووجد علماء في بلاط الملك الغاني يدعى "كيامغان سييسي". وخلال القرن التاسع عشر الميلادي وبواسطة التجار المسلمين والمرابطين والبربر والطوارق، وأتباع الطرق الصوفية سرعان ما انتشر الاسلام في المدن الأتية: (تمبكتو وغانو)<sup>(2)</sup>. وفي عهد ملك مانسا موسى(1312-1337) شهدت مالي في عهده توسعاً كبيراً شمل المدن الأتية: تمبكتو، غاو، جينيه وامتد النفوذ إلى دول النيجر<sup>(3)</sup>.

كما أنشئت في عهد ملك مانسا موسى مراكز دولية للتعليم الإسلامي. وقد أصبحت تمبكتو واحدة من المراكز الثقافية الكبرى في أفريقيا والعالم. وقيل أن ملك مانسا موسى كان يقوم ببناء المساجد الكبرى في جميع أنحاء مناطق نفوذ مالي. وقيامه بأداء فريضة الحج في مكة المكرمة جعلت منه شخصية معروفة حتى في التاريخ الأوروبي.

ويعتبر الدين الإسلامي في جمهورية مالي ديناً رسمياً للدولة. وتبلغ نسبة الإسلام في مالي حوالي 90%. المسيحية 5% (ثلثان رومان كاثوليك والثلث الآخر بروتستانت) وتبلغ نسبة الديانات المحلية 5%<sup>(4)</sup>.

دور المجلس الإسلامي الأعلى في حل الأزمة في شمال البلاد: منذ بداية الأحداث في شمال مالي حدد المجلس الإسلامي الأعلى بعض المواقف التي يمكن أن تكون قاعدة الانطلاق لإيجاد حل سلمي للأزمة، ومنها<sup>(5)</sup>:

- أن معظم الموجودين من الجماعات المختلفة المسلحة ينادي بتطبيق الإسلام.
- المجلس الإسلامي الأعلى الممثل والناطق باسم الإسلام والمسلمين في مالي.

<sup>1</sup> المجلس الأعلى للإسلام في مالي هو أعلى هيئة للمسلمين في البلاد تم إنشائه في يناير 2002م لتنسيق الشؤون الدينية والإشراف على المساجد.

<sup>2</sup> الإسلام في مالي، [www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org)

<sup>3</sup> نفس المصدر ، الإسلام في مالي، [www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org)

<sup>4</sup> <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

<sup>5</sup> الشيخ إبراهيم كوتناو، النزاع المسلح في مالي، مجلة قراءات إفريقية ، ( مقال) العدد السادس ربيع آخر-جمادي الآخر 1434هـ يونيه 2013م، مرجع سابق، ص 38

- تعاون الجماعات الإسلامية، وبخاصة أنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد في بداية الأزمة بالحكمة، ومع المجلس بصفة خاصة، وذلك بالآتي:
  - تسليم (161) أسيراً عسكرياً من الجنود الماليين إلى المجلس لتسليمهم للدولة.
  - فتح قنوات الإغاثة الإنسانية إلى شمال مالي عن طريق المجلس.
- رأى المجلس في هذه المواقف فرصاً إيجابية للدعوة إلى التفاوض، فنادى بوجود المفاوضات والجلوس إلى طاولة الحوار، بهدف الوصول إلى حلٍّ سلمي يحقق دماء المواطنين وغيرهم.

وقد تم إعلان ذلك بقوة لدى الحكومة والشعب، وكل أطراف النزاع، بل سافر وفد من المجلس إلى الخارجين وخصوصاً إلى الوسيط الدولي السيد بليزكومباوري "رئيس بوركينافاسو"، كما تم الالتقاء بكل من وزير خارجيته، "السيد جبريل باسولي" والبروفيسور جنغوندا تراوري "الرئيس الإنتقالي لجمهورية مالي"، ووزرائه المعنيين، وقائد الانقلاب، ومسؤولين من المجتمع المدني والعسكري، وزعماء الطوائف، وأئمة المسلمين وعلمائهم، وجمعيات النصارى من كاثوليك وبروتستانت.

كما بعث المجلس وفداً إلى مدينة غاو برئاسة رئيس المجلس الأعلى الإمام محمود ديكو، ومشاركة الشيخ إبراهيم كونتاو مسؤول العلاقات الخارجية بالمجلس، وإعطاء فرصة للتدخل الخارجي في البلاد، وقام الوفد بإجراء اتصالات كثيرة مع قادتهم للعرض نفسه، ولم يترك المجلس باباً إلا طرقه في الداخل والخارج لحقن دماء المسلمين في مالي، وإنفاذ الموقف، لكن هذه الجهود لم تأت بنتيجة تمنع الحرب وتحقق الدماء حتى الآن<sup>(1)</sup>.

ولوضع حد لسفك الدماء دعم المجلس الأعلى للإسلام في مالي التدخل الفرنسي في شمال مالي، وقد أعلن المجلس عن دعمه الكامل للتدخل العسكري الفرنسي ضد الجماعات المسلحة في البلاد، وأوضح المجلس أن التدخل العسكري في مالي ليس غزواً صليبياً كما يتصوره البعض، بل هي حرب لتحرير بلد أكثر من 90% من سكانه مسلمين. وقال رئيس المجلس "محمود ديكو" إن هناك تصوراً خاطئاً لدى البعض حول هذه العمليات العسكرية الفرنسية، حيث يعتبرها حرباً صليبية تستهدف المسلمين، قائلاً: "إن التدخل الفرنسي جاء لإنقاذ الشعب المالي من الضائقة التي يمر بها، بعد تخلي كافة المسلمين عنه، ونرى اليوم من يتحدث عن غزو صليبي ضد الإسلام، وهو أمر لا يمكننا حقا أن نقبله كمسؤولين إسلاميين في مالي<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> . الشيخ إبراهيم كونتاو، النزاع المسلح في مالي ، المصدر السابق سابق، ص 38  
<sup>2</sup> . ar.wikipedia.org/wiki

## الفصل الثالث

### سياسات القوى الاقليمية والدولية وأثرها على الأزمة في شمال مالي وفيه ثلاثة مباحث

- ❖ المبحث الأول: السياسات الإقليمية (الجزائر - المغرب - موريتانيا - ليبيا) وأثرها على الأزمة في شمال مالي
- ❖ المبحث الثاني: سياسات القوى الدولية (فرنسا أمريكا) وأثرها على الأزمة في شمال مالي.
- ❖ المبحث الثالث: الخاتمة والمصادر والمراجع.

## المبحث الأول

### السياسات الإقليمية (الجزائر - المغرب - موريتانيا - ليبيا) وأثرها على الأزمة في شمال مالي

أ. الجزائر: أدى الانقلاب العسكري الذي نفذته الجيش الجزائري على جبهة الإنقاذ وسيطرته على مقاليد الحكم في الجزائر إلى تفاقم الصراع بين الجيش الجزائري والجماعات الإسلامية بين عامي 1992 و 1999 م في جنوب الجزائر في منطقة القبائل والمناطق المحاذية للشمال المالي وقد أرادت الجزائر أن تبرز انقلابها على السلطة الشرعية المنتخبة وحربتها ضد الإسلاميين في الجنوب بأنها تحارب جماعات إرهابية ذات صلة بتنظيم القاعدة وبالتالي تبنت الجزائر أسلوب ونهج يجعل من صراعها الداخلي جزءاً من الحرب على الإرهاب خاصة بعد اختطاف الرهائن الغربيين من جنوب الجزائر وتحرير بعض منهم في شمال مالي في مارس من العام 2003 م وهو ما قاد الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبار المنطقة الممتدة من شمال مالي والنيجر مناطق وجود للتنظيمات الإسلامية الإرهابية على حد قولهم وأن تتحالف مع الجزائر للقضاء عليهم. وربما كان للصراع المغربي الجزائري حول الصحراء الغربية دوراً في أن تكون منطقة شمال مالي أرضاً لتصفية الحسابات بينهم نتيجة لدعم الجزائر وموريتانيا لجبهة البوليساريو<sup>(1)</sup>. ويبقى الصراع في مالي صراع مركب محمول على قوالب سياسية واقتصادية وأمنية تتضافر فيه العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية الساعية للسيطرة على الموارد مما شكل تهديداً لسلامة الدولة المالية وبالتالي سلامة ووحدة كل أراضي دول المنطقة المحيطة بمالي مما يشكل تهديداً مستقبلياً لسلامة ووحدة كل أراضي القارة الأفريقية نتيجة لمحاولة إعادة صياغاتها بصورة تخدم مصالح القوى الدولية عبر استغلال الصراعات الداخلية في هذه الدول<sup>(2)</sup>.

الملاحظ أن هناك تفوقاً جزائرياً ملموساً في المنطقة ولا يمكن عمل شيء دون الرجوع إلى الجزائر. والسبب يعود أولاً إلى الخبرة الميدانية في مكافحة ما يعرف بالإرهاب والتي اكتسبها الجيش الجزائري في هذا المجال عسكرياً و استخباراتياً والمعلومات الهائلة التي يمتلكونها عن أدق تفاصيل هذه الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى معرفة الدبلوماسيين الجزائريين التامة بمشكلة طوارق الأزواد منذ عقود<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مرجع سابق

<sup>2</sup> عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، المصدر نفسه.

<sup>3</sup> عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مصدر سابق

والأمر الآخر هو أن الاتجاه الجزائري حيال الأزمة في شمال مالي هو تحديد سياساتها في المنطقة حفاظا على مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية. الفرنسيون مقتنعون بأن لا شيء يمكن فعله في المنطقة دون الجزائريين و قد أعلن ذلك صراحة الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي عندما قال إن الجزائر هي من يمتلك أغلب مفاتيح مشكلة شمال مالي<sup>(1)</sup>. والذي يجب الانتباه إليه هو أن للجزائر أوراق قوية يمكنها تحريكها أيضا على الأرض، فبالإضافة إلى جماعاتها في شمال مالي والتي تستطيع بها التشويش على أي مخطط وجود معاهدة التعاون و الدفاع الاستراتيجي الجزائرية الروسية بالإضافة للعلاقات الاقتصادية القوية جدا مع الصين التي صارت تحتكر السوق الجزائرية في مجال البناء والطرق والمنشآت الضخمة كلها أمور ستجعل أي محاولة تهديد أو ضغط على النظام الجزائري غير مفيد لأن تعقيد الأمور أكثر سيؤدي الى مجلس الأمن و فيتو الحليفين الروسي و الصيني<sup>(2)</sup>.

**ب. موريتانيا:** حسب المصادر الداخلية فإن موريتانيا متهمه بالمشاركة في الحرب ضد السلطات المركزية في شمال مالي. وتشارك بعض العناصر الموريتانية إلى جانب الحركة الوطنية لتحرير أزواد في حربها ضد القوات المركزية في مالي<sup>(3)</sup>.

ويأتي هذا بعد عدة اتهامات سبق أن وجهتها المعارضة الموريتانية للنظام الموريتاني، حيث اتهمته في أكثر من مرة بدعم التمرد في شمال مالي، والسعي لتفكيك هذا البلد الإفريقي الجار، إضافة للحرب بالوكالة التي كانت المعارضة تصف بها كل التدخلات التي خاضتها الحكومة الموريتانية عسكرياً في شمال مالي، بينما كان النظام ومن ولاءه ينفون تلك التهمة في كل فرصة تتاح لهم، معتبرين أن تلك التدخلات تأتي من باب الدفاع عن النفس ورد أي تدخل حتى ولو كان بعيدا عن الحدود<sup>(4)</sup>.

**ج.** تداعيات سقوط العقيد معمر القذافي على الأزمة في شمال مالي: إن تداعيات الحرب في ليبيا على الأزمة في شمال مالي كانت كبيرة، حيث أسفر سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا عن عودة الآلاف من العسكريين والمدنيين من الطوارق الذين تركوا وظائفهم في الحكومة المالية بطريقة غير شرعية، وذهبوا لمساندة العقيد معمر القذافي، وقد عاد هؤلاء المقاتلين والمرتزقة إلى شمال مالي بين عامي 2011م- 2012م، مدججين بأسلحة

<sup>1</sup> محمد الأمين ولد، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغربي،

<sup>2</sup> المصدر نفسه ونفس الصفحات.

<sup>3</sup> نفس المصدر ونفس الصفحة

<sup>4</sup> محمد الأمين ولد الكتاب، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغربي،

ثقيلة وامكانيات اقتصادية هائلة، وقد أدى ذلك إلى زيادة نفوذ الطوارق في شمال البلاد، تجل ذلك في حدة الصراعات بين الحكومة المركزية في بماكو والثوار الطوارق في شمال البلاد، حيث تمكن الثوار الطوارق والحركات الإسلامية المسلحة المتحالفة معهم مثل: جماعة أنصار الدين وحركة الجهاد والتوحيد والتنظيم القاعدة في المغرب العربي (AQIM) من السيطرة على كامل الإقليم الشمالي والإقليم المجاورة لها وهو مايساوي 60% من مساحة دولة مالي و10% من حجم السكان. وقد تعاملت معهم الحكومة المركزية في بماكو بوصفهم مواطنين ماليين عادوا إلى بلدهم، لكنهم كونوا نواة التمرد الجديد، والذي يهدف إلى إقامة دولة علمانية للطوارق، وهو ما أدى إلى تأسيس "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" في نهاية 2011م، التي تعد نفسها ضمن الحركات العلمانية<sup>(1)</sup>.

البعد الإيديولوجي والجيواستراتيجي للأزمة في شمال مالي: تعتبر الأزمة المستفحلة في شمال مالي، أحد تجليات نزوح جماعات تنظيم القاعدة الفارين من أفغانستان وباكستان واليمن والصومال وغيرها من بؤر الأزمات، عقب هجمات 11 نوفمبر 2001م والتي اضطرت إلى البحث عن قواعد لوجستية جديدة وملاذات آمنة بديلة تتيح له ممارسة ما يعتبره العمل الجهادي المبرر لوجوده ويوفر له إمكانيات الحصول على الموارد الضرورية لتمويل أنشطته المختلفة. وخاصة بعد مقتل بن لادن وتضييق الخناق على التنظيم، عمدت هذه الحركات الإسلامية إلى إيجاد إطار جغرافي ملائم لطبيعة ومتطلبات عملهم، فوقع اختيارهم اعتباراً من أواخر 2003 على منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يمكن لم شمل مختلف المجموعات المتطرفة في إطار كيان واحد أطلق عليه اسم "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQIM)" والذي يعتبر نفسه فرعا من منظمة القاعدة الأم<sup>2</sup>.

وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يسعى إلى تشكيل أممية سلفية جهادية عابرة الحدود تتخذ من منطقتي الساحل والصحراء والمغرب العربي وكل فضاء إفريقيا جنوبي الصحراء ساحة لنشاطاتها وممارساتها<sup>(3)</sup>. والقراءة الفاحصة حول هذا الموضوع هو أن التنظيم بقيادة "المختار بن المختار" قد شرع في الإعداد التدريجي الممنهج لتجسيد هذا المشروع وقد تمكن من استقطاب آلاف من رجال الطوارق الذين عادوا إلى إقليم أزواد مدججين بأحدث أنواع الأسلحة بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي. وعرف كذلك كيف يكسب ود وولاء العديد من الأهالي المحليين، عرباً وطوارق، وكيف يستغل نعمتهم على النظام

<sup>1</sup> محمد الأمين ولد نفس المصدر

<sup>2</sup> أ. محمد الأمين ولد، المصدر السابق

<sup>3</sup> أ. محمد الأمين ولد، نفس المصدر

المالي ويوظفها لصالح أهدافه الخاصة. وبالنتيجة نجح إلى حد كبير في بسط هيمنته على حركة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد "الطوارقيتين" وكذا حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا "العربية إضافة إلى" حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية" التي أسسها سنة 2007م مجموعة من أبناء الولايات الجنوبية بالجزائر وخلايا سلفية نائمة ومجموعات جهادية أخرى عاملة في المنطقة مثل: بوكو حرام التي تنشط في كل من النيجر ونيجيريا وغيرهما<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup>. نفس المصدر

## المبحث الثاني سياسات القوى الدولية (فرنسا أمريكا) وأثرها على الأزمة في شمال مالي

### 1. السياسات الفرنسية في إفريقيا:

تعتبر فرنسا من أكبر الدول المستعمرة لأفريقيا من حيث المساحة لا من حيث السكان، وقد طبقت الإدارة الفرنسية نوعاً من المركزية المحكمة في حكمها للمستعمرات السابقة، وقد ركزت على سياسة الاندماج أو الاستيعاب Assimilation في الثقافة الفرنسية ( أي تحويل الإنسان الإفريقي إلى فرنسي، لغةً ونظاماً للحياة)، وعرف هذا النوع بالحكم المباشر حيث كان الفرنسيون يتولون مقاليد الأمور ويسعون إلى تحويل الشعور الوطني بفتح أبواب الثقافة والمدنية الفرنسية أمام السكان المحليين. لذلك سمي (بالاستعمار الثقافي). وقد غيرت فرنسا هذه السياسة فيما بعد بسياسة المشاركة (Association)، بهدف خلق النخبة المثقفة (Elites) تتولى القيادة وتكون الوسيط بين فرنسا والشعب الإفريقي وذلك لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإستراتيجية الأمنية<sup>(1)</sup>.

أهم الأهداف الإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا:

تشكل القارة الأفريقية الأهداف الإستراتيجية الفرنسية، ومجمل الأهداف التي تسعى فرنسا لتحقيقها في القارة الإفريقية هي<sup>(2)</sup>:

أ. السيطرة على المواد الخام الأولية اللازمة بهدف استثمارها في المجالات العسكرية والنووية وعلى رأسها (البتروول واليورانيوم والمعادن النفيسة الأخرى عبر شركة ألفا الفرنسية. وشركات المياه والكهرباء والهواتف الذكية والتي تراوحت حجم استثماراتها خلال العقدين القادمين ما بين 40 و60 مليار دولار.

ب. مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني والدول الناشئة مثل: (البرازيل وتركيا وكوريا الجنوبية وماليزيا) والذي ينافس فرنسا في كثير من المناطق.

ج. مواجهة ما يسمى بالإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد منذ السبعينيات من القرن الماضي في القارة الأفريقية وخصوصاً في أطراف الصحراء الكبرى والقرن الإفريقي<sup>(3)</sup>.

مرتكزات السياسات الفرنسية في أفريقيا:

ترتكز السياسات الفرنسية بشقيها السياسي والاقتصادي في أفريقيا على الآتي<sup>(4)</sup>:

1. كمارا عباس، قضايا إفريقية في ظل المتغيرات الدولية، منشورات جامعة إفريقيا العالمية، عام 2010م. ص 57

2. كمارا عباس، المصدر السابق، ص 59

3. انفس لمصدر

4. التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2002-2003م تحرير السيد فليل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص ص



- أ. تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الأفريقية وفق مبادئ الديمقراطية.
  - ب. دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية.
  - ج. إعداد كوادرات سياسية واعية من الشباب وتثقيفهم وتدريبهم سياسياً لكي تكون النخبة السياسية الحاكمة في المستقبل.
  - د. دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة.
  - هـ. إعادة نظام الانتشار العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية، بحيث يضم الخبراء والمستشارين مما يسهم في دعم الوحدات العاملة<sup>(1)</sup>.
- وفي إطار التنافس الدولي على إفريقيا تسعى فرنسا إلى توسيع شبكة علاقاتها الخارجية لتشمل الدول التي كانت تابعة للاستعمار البريطاني السابق. ومع الدول الفرانكفونية ودول الاتحاد المتوسطي<sup>(2)</sup>.

السياسات الفرنسية وتأثيراتها على الأزمة في شمال مالي:

يبدو أن الدور الفرنسي من ضمن أكثر الأدوار أهمية وحساسية في الشمال والغرب الإفريقي، وذلك نظراً للدور التاريخي والإرث الاستعماري لفرنسا، وهو ما تحاول جاهدة المحافظة عليه رغم اختلاف الأنظمة والزمن، ودخول لاعبين أقوى على خط السيطرة والتنافس على منطقة الساحل والصحراء، حيث عملت فرنسا من أجل إقناع شركائها الغربيين والأفارقة من أجل إخراج الجماعات الإسلامية المسلحة من الشمال المالي. وقد تأكد ذلك في نجاح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في كسب مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية (عبر الدعم اللوجستي الجوي) وعدد من الدول الأوروبية ومنها بريطانيا وألمانيا إضافة للجزائر (بفتح مجالها الجوي للطيران الفرنسي الحربي) ومجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية (الايكواس) والاتحاد الإفريقي<sup>(3)</sup>.

كما سعى الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" لتدويل أزمة مالي عبر مجلس الأمن قبل الشروع في الخيار العسكري في 11 يناير 2013م، حيث بادرت فرنسا بتقديم مشروع ثلاثة قرارات لمجلس الأمن الدولي حول أزمة مالي بررت بها تدخلها المباشر جواً وبراً في شمال مالي - كما برر الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" تدخل بلاده في شمال مالي أنه استجابة لطلب الحكومة المالية بالتدخل وقد دعت قرارات مجلس الأمن إلى تدخل قوات إفريقية يتم تدريبها بتمويل من الاتحاد الأوروبي إضافة

<sup>1</sup>. التقرير الاستراتيجي الإفريقي، المصدر السابق ونفس الصفحة

<sup>2</sup>. التقرير الاستراتيجي الإفريقي، نفس المصدر

<sup>3</sup>. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، تطورات الأحداث في شمال مالي، مرجع سابق.

لتسوية سلمية عبر المفاوضات للأزمة المالية إلا أن فرنسا تجاوزت هذه القرارات بتدخلها العسكري المباشر بحجة منع الحركات الإسلامية المسلحة من الوصول إلى العاصمة باماكو واعتبرت تدخلها في شمال مالي حرباً على الإرهاب. فقد التقى الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند على هامش قمة 5+5 في مالطا برئيس الوزراء عبد الملك سلال<sup>(1)</sup>.

وتطرح الأزمة في شمال مالي تساؤلات عديدة، وقد تبارى العديد من الخبراء والمحللين في وصف حالة الفوضى وانعدام الأمن في دول الساحل والصحراء، وصعود الحركات الإسلامية الجهادية بالقول (إننا أمام ظهور حالة "أفغانستان" أخرى في غرب أفريقيا، أو نموذج لـ"إمارة طالبان" في قلب صحراء مالي). وقد انشغل النقاد وصناع السياسة بأعراض الأزمة وتجلياتها وقد غضوا الطرف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى أن تذهب ثورة الطوارق في مسار يختلف عن مساراتها السابقة منذ الستينيات من القرن الماضي.

ومن ثم أدى إلى إعلاء الاعتبار الأمنية والنظر في الأزمة من منظور (مكافحة الإرهاب) إلى القبول بالتدويل واعتباره كما ترى الإدارة الفرنسية- أمراً حتمياً لاستعادة الأمن والسلام في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية وذلك بدلاً عن الحل السياسي التفاوضي.

الوجه الحقيقي للتدخل الفرنسي في أزمة شمال مالي:

وفقاً للمحللين في شؤون المنطقة فإن فرنسا ومعها الولايات المتحدة قد انزعجتنا من عجز الحكومة المخلوعة بقيادة (الجنرال أمادو توماني توري) وعدم قدرتها على مواجهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الذي ما فتئ يختطف رهائن فرنسيين<sup>(2)</sup>.

ويري بعض المحللين في شؤون الجماعات المسلحة أن الهدف الإستراتيجي للإدارة الفرنسية هو إقامة نوع من الشراكة مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد العلمانية، في مواجهة تنظيم القاعدة والحركات الإسلامية المسلحة التي تصفها بالمتشدد، وقد فشلت هذه الإستراتيجية واستطاع متمرّدو الطوارق بالتحالف مع هذه الحركات من السيطرة على شمال مالي بالكامل، وهو ما أصاب الحكومة الفرنسية وحلفاءها الغربيين بالذعر الشديد خاصة بعد اعلان حركة انصار الدين عن قيام إمارة إسلامية في تمبكتو. وكانت فرنسا ترغب في التدخل في شمال مالي عبر قوات مجموعة دول غرب إفريقيا لمعاونة الجيش المالي، إلا أن علمها بضعف إمكانات هذه القوات لوجستياً وقنياً جعلها تقرر التدخل العسكري المباشر. ومن ثم صورت فرنسا

1. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مصدر سابق.

2. حمدي عبد الرحمن، الغارة على طالبان مالي / [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

مع الدول الغربية ما حدث في شمال مالي بأنه انتهاك لحقوق الانسان بسبب تطبيق الحدود الشرعية (رجماً للزاني، وقطعاً ليد السارق) وهدم أضرحة الأولياء (1).

## 2. السياسات الأمريكية وأثرها على الأزمة في شمال مالي: السياسات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية:

تعتبر أمريكا هي الدولة العظمى الوحيدة وأهم قوة دولية فاعلة في العالم وذلك منذ انتهاء فترة الحرب الباردة في التسعينيات من القرن المنصرم. والمتمثل في السياسات الأمريكية تجاه إفريقيا، يلاحظ أن القارة لم تكن على وتيرة واحدة من الاهتمام أو الفاعلية، بل ترددت سياساتها تجاه إفريقيا بين الاهتمام والاهمال وخاصة في النصف الأخير من القرن العشرين. ولعل هذا التردد يعود إلى كثرة العوامل والاعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا. منها ما هو داخلي أي يتعلق بمصالح أمريكا الاقتصادية والسياسية، وكذلك بالرأي العام ودور جماعات الضغط والطبيعة المعقدة لعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية داخل النظام الأمريكي. أو بطبيعة النظام الدولي ومواقف الدول الصديقة والمنافسة. والعوامل الاستراتيجية في تلك المنافسة وبطبيعة الحال فإن هذه العوامل ليست ثابتة تماماً بل تتغير بشكل مستمر. ولهذا نتوقع دائماً من التغيير في الاتجاهات العامة للسياسة الأمريكية وفي خطوطها الرئيسية أو جزئياتها طبقاً للظروف في العوامل المتغيرة (2).

ويرى المهتمون أن إفريقيا في الآونة الأخيرة قد احتلت مكانة مهمة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الخاص بمحاربة الإرهاب وعزز هذا الاعتقاد أن أفريقيا قد تكون ملاذاً آمناً لاختباء وتمويل التنظيمات الإرهابية وخاصة بعد تفجير سفارتي أمريكا في كل من نيروبي ودار السلام في عام 1998م، وبعده تفجير سفينة حربية أمريكية في ميناء عدن مما جعل الإدارة الأمريكية والغرب عامة تضع في الاعتبار أن أفريقيا أصبحت بيئة خصبة لنمو مشاعر معادية لها- بحسب وجهة النظر الأمريكية. ومن ثم بدأت تروج لدى حكومات أفريقية بوجود عناصر إسلامية متطرفة تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار العالميين (3).

ويرى الغرب وأمريكا على وجه الخصوص أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية تجعلها بيئة خصبة لنمو المشاعر المعادية للغرب، نتيجة لسهولة اختراقها، ومن ثم تبنت الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق تحت شعار اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي وزاد من أهميتها لدى الغرب احتضانها للموارد الطبيعية الوفيرة من (البتروول والماس واليورانيوم والمانجنيز) وغيرها من الموارد الإستراتيجية، ومن ثم يمكن تفسير التحركات

1 . المصدر نفسه.

2 . التقرير الاستراتيجي الإفريقي ، تحرير السيد فليفل وآخرون، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مرجع سابق، ص

ص 338-324

3 . التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مصدر سابق، ص 334

الأمريكية في إفريقيا من باب التنافس الدولي على هذه الموارد، حيث تنظر الإدارة الأمريكية إلى النفط الإفريقي باعتباره مصلحة قومية إستراتيجية عليا، وستبذل أقصى ما في وسعها لحماية خطوط التجارة البحرية، وتأمين مصادر التعدين والموارد الخام والبتترول وفتح الأسواق أمام حركة التجارة.

وفي هذا الاطار ساند الكونجرس الأمريكي السياسة المشروطة التي أعلنتها إدارة الرئيس بيل كلينتون عن دعمها لأفريقيا مقابل التزام القادة الأفريقيين بتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد صدق الكونجرس الأمريكي هذه السياسة بما يسمي (قانون النمو والفرص في أفريقيا) عام 2000م، وهذا القانون يسمح بدخول منتجات بلدان أفريقية إلى الأسواق الأمريكية بدون تعريف جمركية حتى 2015م. ونتج عن ذلك تعزيز علاقة أمريكا بالخارج سيما أفريقيا، وذلك من خلال إنشاء العديد من صناديق الدعم المالي والتي بلغت قيمتها حوالي «350» مليون دولار للمساعدة في تنفيذ مشاريع البنى التحتية للقطاع الخاص، وتشجيع الاقتصاد الحر. وأعلنت المؤسسة الأمريكية للاستثمارات الخاصة عبر البحار عن استثمارات مالية تصل قيمتها إلى «41» مليون دولار في كل من أنغولا ولسوتو وناميبيا وجنوب أفريقيا<sup>(1)</sup>.

وكذلك أنشئت في هذا الصدد صناديق دعم في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والمياه والتجهيزات الصحية، وقد تمكنت هذه المؤسسات المذكورة من توفير «سبعة» آلاف فرصة عمل إضافية. كما تضاعفت في عهد الرئيس كلينتون المساعدات الأمريكية لأفريقيا، ففي المجال الإنساني بلغ حجم المساعدات الأمريكية حوالي «600» مليون دولار أمريكي، وفي الجانب الاقتصادي «1400» مليون دولار<sup>(2)</sup>.

وهناك هدف رئيسي للاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا هو تحجيم نفوذ القوى التقليدية المنافسة لها في أفريقيا، وخاصة الصين، والهند المتعشتان للبتترول الإفريقي.

وتحليل نتائج التنافس بين هذه الدول يوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تفرض سيطرتها على أكبر مركزين تقليديين لفرنسا وهما السنغال وجيبوتي، وتحاول الآن فرض سيطرتها على دولة بنين الفرانكفونية. وطرد الصين من إفريقيا أو على الأقل اضعاف نفوذها المتزايد في الدول الإفريقية اقتصاديا وسياسياً وخاصة بعد قمة بكين الإفريقية عام 2006م وزيارات الرئيس الصيني السابق هوجنتاو إلى دول إفريقية وتقديم مساعدات مالية كبيرة للدول الإفريقية. وقد احتقلت أغلب دول إفريقيا في مطلع العام 2009م بمرور خمسين عاماً على انطلاقة العلاقات الصينية الإفريقية. وقد شهد شهر فبراير من العام 2009م جولة للرئيس الصيني هوجنتاو في

<sup>1</sup> . كمارا عباس، قضايا إفريقية في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سابق. ص 46-

<sup>2</sup> . كمارا عباس، قضايا إفريقية في ظل المتغيرات المصدر المرجع السابق. ص 46-

أربع دول أفريقية هي: مالي، السنغال، تنزانيا، موريشيوس وذلك بعد جولته الثالثة في عام 2008م<sup>(1)</sup>.

وكذلك يمكن تفسير الاهتمام الأمريكي بأفريقيا في محاولة تهميش دور الزعيم الليبي الراحل (العقيد معمر القذافي) في القارة الأفريقية، برغم كل محاولات القذافي للتطبيع مع الغرب إلا أنها لم تشفع له. فقد ظلت تحركات القذافي ومحاولته الدؤوبة للحصول على النفوذ المتزايد في أفريقيا محروسة<sup>(2)</sup>.  
الدور الأمريكي في الأزمة في شمال مالي:

أعلن في إطار الحرب على ما يسمى بالإرهاب ضد القاعدة والجماعات الإسلامية المسلحة، وتسعي الولايات المتحدة بالتعاون مع حكومات المنطقة على إيجاد مواقع ثابتة لها في منطقة الساحل والصحراء بعد قاعدة جيبوتي، وربما إقامة قواعد عسكرية أميركية دائمة بإسم (أفريكوم). ويأتي إقامة هذه القاعدة العسكرية الأمريكية بهدف محاصرة النظم غير الموالية لأمريكا سياسياً واقتصادياً. ويجري الحديث في هذا النطاق عن إمكانية أن يكون مقرّ لهذه القيادة العسكرية الأميركية في إحدى دول الساحل والصحراء، أو غيرها من الدول الإفريقية الأخرى القريبة منها<sup>(3)</sup>.

وفي هذا الصدد تشرف الولايات المتحدة على تدريب القوات المسلحة الحكومية لبعض دول الساحل والصحراء، كما أنها أجرت بين أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر عام 2007 مناورات عسكرية بمشاركة 14 دولة من دول المنطقة<sup>(4)</sup>.  
وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انشأت قوة أفريقية لمواجهة الأزمات، ويقتصر الدور الأمريكي على التمويل والتدريب. كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادرة الساحل لمكافحة الإرهاب في عام 2003 م (Pan sahel Initiative)، والتي حلت محلها في عام 2005 ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل والصحراء الكبرى (Trans-Sahara Counter Terrorism) التي قدمت دعماً لكل من دولة مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا والجزائر في حربها ضد الإرهابيين الإسلاميين مما زاد من تعقيد الأزمة في شمال مالي<sup>(5)</sup>.

ويرى المهتمون في الشؤون الإفريقية أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ليس بغرض القضاء على الإرهاب أو محاولة تهميش الدور الصيني والهندي والبرازيلي المتزايد في المنطقة، وإنما تسعى لاستقطاب الطوارق كحلفاء لها في شمال مالي مثل حلفها مع الأكراد، وسيتم اندماجهم أخيراً في مشروع الشرق الأوسط الجديد، ليكونوا مساندين لعملية السلام بين العرب وإسرائيل ويدعموا العلاقة الموريتانية الإسرائيلية ويجعلوا منها نموذجاً لعلاقتهم مستقبلاً كي يكسبوا دعماً لقضيتهم. ويرى بعض الثوار الطوارق ضرورة الاستفادة من

<sup>1</sup> المصدر السابق

<sup>2</sup> نفس المصدر ، ص 70

<sup>3</sup> المصدر نفسه ،

<sup>4</sup> المصدر السابق،

<sup>5</sup> WWW.albayan.ae/aur-hommes الطوارق : شعب ظلمته السياسة ولم تتصفه الجغرافيا

التقارب الأمريكي إذ من شأن ذلك أن يسهل الترويج لقضية الطوارق داخل أميركا عبر هذا الحلف. كما أن التقارب في نظر بعض الطوارق يجب ان لا يقتصر على أميركا فحسب، بل يجب أن يشمل حلفاء آخرين كحلف شمال الأطلسي، أو تحالف اللوبي الإسرائيلي، أو مع قوميات أخرى مثل الأكراد. الأمر الذي يعرض المنطقة للمزيد من التدهور وليس العكس<sup>(1)</sup>.

## الخاتمة و النتائج و التوصيات

### إذا نظرنا إلى التمردات في شمال مالي نستنتج الآتي:

1. أن الحكومة المركزية في بـماكو سعت إلى التفاوض و توقيع اتفاقيات التفاهم مع الطوارق حقناً للدماء. وقد تمخض عن تلك الاتفاقيات منح المتمردين بعض المناصب العليا في الحكومة على مستوى المركز و الولايات.
2. كل الحركات المسلحة التي ظهرت في شمال مالي لم تناد يوماً بدولة إسلامية، بل كانت كلها تنص على علمانية الدولة و ليس لها علاقة بالدين.
3. المجموعات المسلحة التي اتهمت باختطاف السياح الأجانب، و تجارة المخدرات في شمال مالي، هي نفس المجموعات التي قادت التمرد الأخير م2013 ضد الرئيس المخلوع الجنرال "أمدو تومـان توري".
4. غالبية السكان في الشمال، بما فيهم بعض الطوارق و العرب و القبائل الأخرى لم يطلبوا الانفصال، بل ينادون بالبقاء مع الدولة الأم، مما يعني أن أكثر من 85% من سكان الشمال لا يريدون الانفصال.

### نتائج الدراسة:

1. دولة مالي تتعرض للصراعات السياسية و الإثنية بإسم الدين من قبل بعض أبنائه الذين ظلوا عبر التاريخ يعيشون جنباً إلى جنب كالجسد الواحد، يتعاونون على تقدم الدولة و نشر الدين الإسلامي.
2. الدولة المالية ضحية لصراع القوى الإقليمية و الدولية للسيطرة على أهم قاعدة استراتيجية (تساليـت) و هذه القاعدة قد طلبتها فرنسا و أميركا من الرئيس المخلوع (الجنرال أمدو تومـان توري) و الرؤساء السابقون و لكنهم رفضوا جميعاً، و لذلك كان الحل بالنسبة للدولتين (فرنسا و أميركا) هو مساعدة لفصل الشمال عن الجنوب بواسطة الحركة الانفصالية التي كانت تطالب بالانفصال عن الدولة الأم (مالي) منذ الستينات من القرن المنصرم.
- و على هذا فإن الأزمة في شمال مالي هي صناعة فرنسية بمباركة أمريكية و تنفيذ بعض الأطراف المحلية و الإقليمية.

1. بقية الحركات التي ظهرت في شمال مالي كلها ظهرت بهدف مساعدة حركة الطوارق و كلها لاصلة لهم بالدين الحقيقي إلا في المظهر فقط، لأنها كانت تتعاون مع الطوارق في قتل المسلمين الأبرياء و المولى عز و جل يقول في

<sup>1</sup> . الطوارق.. شعب ظلمته السياسة و لم تنصفه الجغرافيا. الطوارق. [www.albayan.ae/our-homes](http://www.albayan.ae/our-homes)

محكم تنزيهه (من قتل مسلماً متعمداً فجزاءه جهنم خالداً). والرسول الكريم صلي الله عليه وسلم يقول: قتال المسلم كفر.

2. يفهم من ممارسات هذه الحركات أنها تعطي الغرب مسوغاً للتدخل العسكري في مالي وفي الدول الإفريقية بصفة عامة. وتعمل لتمكين أعداء الاسلام والمسلمين، ولاشك أنها تعمل على تنفيذ أجندة خفية بإسم الاسلام، كما قال الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن: بأن الحل هو قتل المسلمين بأيدي اسلامية.

3. أما على مستوى الجوار الإقليمي والدول الإفريقية قاطبة فما زالت تحت استعمار حقيقي، الأمر الذي يجعلها لاتقدر على فعل شيء في الميزان الدولي، لأنها لاتملك قرارها السياسي والاقتصادي والثقافي، وإنما هم يسيرون إما في فلك أمريكي أو فرنسي ولاتملك لنفسها شيئاً.

4. ما يحصل في القارة الإفريقية بصفة عامة من عدم الاستقرار السياسي والإقتصادي يشير إلى أن هنالك تحركات للسيطرة على مصادر الطاقة والموارد الإستراتيجية في القارة الإفريقية، وأيضاً لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد، وكذلك الدول الناشئة مثل: إيران وتركيا والبرازيل وكوريا الجنوبية، وأيضاً محاصرة الجماعات الإسلامية المتطرفة في المنطقة).

مآلات الأزمة في شمال مالي على المستوى المحلي والإقليمي:  
الأجواء التي تشهدها شمال مالي يمكن أن تكون لها تداعيات السالبة على المستويين "المحلي والإقليمي" نلخصها فيما يلي:

1. ستؤثر هذه الأزمة على المسلمين في داخل جمهورية مالي لاسيما على الدعاة والنشاطات الدعوية، بحيث سيكون الدعاة محل مساءلة أمنياً من حين لآخر.
2. الفكر الانفصالي، الذي يروج له بعض الطوارق، وبدأ يجد صدى لدى بعض الدوائر الخارجية، ينذر بمستقبل مجهول لهذه المنطقة وعلى مستقبل العلاقات مع الجوار الإقليمي وعلى التعاون الإسلامي بصفة عامة.

## التوصيات

ولتفادي التحديات التي تواجه وحدة دولة مالي ومحيطها الإقليمي يوصي المؤلف بالآتي:

1. نشر الإسلام الوسط الذي بلغه رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم، (فنحن أمة وسطا)، وأي تشدد وتطرف في الدين الإسلام يعطي الغير ذريعة لضرب المسلمين استناداً لقوانينهم التي أصبحت صفة عالمية. فواجب المسلمين اليوم نبذ الطائفية، والاتجاه نحو أسباب ترسيخ التعايش السلمي بين الشعوب. والعمل على تحقيق الوحدة الفكرية، والبحث عن حل يمنع التنافر ويحول دون عدم التكامل والتواصل. وهذا يعني أن يكون المسلمون ممن يتصفون بسعة الأفق في التفكير والطرح.
2. إن هذا الأسلوب الذي سلكه بعض الطوارق لا يخدم مصلحة أحد، والأمة الطارقية هي التي تتضرر قبل غيرها بتبني هذا النهج، إن هذه المنطقة هي شمال مالي، وأي محاولة لفصلها وتأسيس دولة قومية بها لجنس واحد من سكانها يُعد مطلباً عنصرياً وإثارة لفتنة ضحاياها الأول هم سكان هذه المناطق قبل بقية الدولة، ولو تبنت جميع القبائل مثل هذه الفكرة لأصبحت الدنيا كلها براكين من الفتن تغلي، لأن جميع القبائل قام الاستعمار بتجزئتها فعلاً بين عدة دول.
3. توجيه رسالة سلام للجميع، وأن تتبناها الأطراف المعنية لاسيما (الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمات المجتمع المدني بجانب المثقفين والعلماء والحكماء في العالم)، بالتحرك لاحتواء الأزمة قبل فوات الأوان، لأن خيار الحرب ضد مصلحة الجميع. ويجب أن يراجع الجميع نفسه ويختار لنفسه وللأمة ما يضمن لها استقرارها وضمن أمنها.
4. إن الديمقراطية وإتاحة الحريات للجميع لا يعني ترك الأمور دون مسؤولية، فالحكومة المركزية في بماكو قللت من أهمية التحرك السريع لمعالجة مطالب أهالي منطقة الشمال، ولا أقول أنها لم تحاول تحقيق العدالة وخلق فرص للشماليين لأنه يذكر أن أكثر من نصف المشروعات التي كانت تأتي إلى دولة مالي في العقدين الأخيرين من قبل الدول الشقيقة والصديقة كانت معظمها متجهة إلى شمال مالي.. لكن هذا لا يعني انه ليس هناك تقصير، ولا نبرئ الحكومة المركزية في بماكو من تهمة الوصول إلى ما نحن فيه اليوم، لكن لا بدّ من تدارك الأزمة واحتوائها قبل أن تتحول الأزمة إلى سرطانا في خاصرة دول المنطقة.



## المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

أ. القرآن الكريم.

ب. المقابلات: حوار مع الدكتور محمد الأمين هيلاسي من دولة مالي في مكتب المؤلف بمركز يوسف الخليفة لكتابة اللغات بجامعة إفريقيا العالمية بتاريخ 2013 /5/9 م.

ثانياً: المراجع:

اعتمد المؤلف عدداً من المراجع الأصلية العربية والفرنسية منها:  
أ/ الكتب.

1. أحمد إبراهيم محمود، الحرب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام القاهرة 2001م.
2. التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني 2001-2002، تحرير السيد فليفل وآخرون، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
3. ظاهر جاسم، أفريقيا ما وراء الصحراء من الإستعمار الى الاستقلال، دراسة تاريخية، القاهرة، الناشر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، عام 2003.
4. فتحي محمد أبو عيان، جغرافية إفريقيا، دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، 1987م، دار المعرفة الجامعية.
5. فيليب رفة، الجغرافية السياسية، مع دراسة شاملة للدول الإفريقية سياسياً واقتصادياً وطبيعياً، الطبعة الثانية، القاهرة، 1966م، الطبع والنشر: مكتبة النهضة المصرية.
6. على المزروعي ومايكل تايدي، القومية والدولة الجديدة في أفريقيا، ترجمة شاكرك نصيف لطيف، ط1، بغداد، الناشر: الشؤون العلمية العامة، 1999م.
7. محمد متولي، أفريقيا والسيطرة الغربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1981م.
8. محمد عزين جودة، موسوعة بلاد العالم، سفر جغرافي لجميع بلاد العالم، الناشر: مكتبة القرآن للطباعة والنشر والتوزيع.

ب: البحوث العلمية والمقالات والتقارير:

1. أحمد عبد الدايم محمد حسين، تاريخ القضية الأزوادية وتطورها، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس عشر - ربيع الآخر - جمادى الآخر 1434 هـ يونيو 2013م.
2. الشيخ إبراهيم كونتاو، النزاع المسلح في مالي، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس عشر - ربيع الآخر - جمادى الآخر 1434 هـ يونيو 2013م.
3. جلال الدين محمد صالح، قراءات إفريقية، العدد الأول أكتوبر 2004م، تصدر عن المنتدى الإسلامي.

4. حسن سيد سليمان، النزاعات في إفريقيا، بحث مقدم في ندوة ملتقى الجامعات الإفريقية (التداخل والتواصل في إفريقيا)، الخرطوم يناير 2006م.
5. حسن سيد سليمان، ظاهرة الإستعمار في إفريقيا والعالم العربي، مجلة دراسات إفريقية، المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، العدد الثاني، 1406هـ-1986م.
6. سيدي المختار محمد الصالح ديالو، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس عشر - ربيع الآخر - جمادى الآخر 1434هـ - يونيو 2013م.
7. شيماء عبدالله، جولة كلينتون في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، يوليو 1998م.
8. طاهر الشيخ، الصين في إفريقيا والتطلع إلى القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، يناير 1999م.
9. عاصم فتح الرحمن، ندوة تطورات الأوضاع في مالي، مركز دراسات المستقبل، 2013م.
10. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، تحولات الأوضاع في مالي، بحث مقدم في مركز دراسات المستقبل 2012م.
11. علي مزروعى، أفريقيا بين العولمة والتهميش من سفن الاسترقاق إلى سفن الفضاء، مجلة آفاق سياسية، ربع سنوية، العدد الأول يونيو، 2004م، تصدر عن مركز دراسات الشرق وأفريقيا.
12. كمارا عباس، الصين في إفريقيا الصراع من أجل البقاء، جريدة الرأي العام.
13. كمارا عباس، الصين في إفريقيا: شراكة أم استعمار جديد؟! صحيفة الرأي العام السودانية.
14. كمارا عباس، الأزمة في شمال مالي جذورها وتطورها، بحث مقدم في ندوة الحرب في مالي خلفيتها ومالاتها الذي نظمته كلية الآداب بجامعة إفريقيا العالمية 2013م. الخرطوم السودان.
15. مادي إبراهيم كانتى، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي، 1991م، الناشر: المكتب العربي للمعارف
16. مصطفى محمد علي، الكشوفات الجغرافية الأوربية للقارة الأفريقية، والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها، مجلة دراسات إفريقية، العدد 38 السنة الثالثة والعشرون، ديسمبر 2007م، تصدر عن دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر.

ج: المصادر من الإنترنت:

1. [www.sudaress.com/sudanile/38883](http://www.sudaress.com/sudanile/38883)
2. [www.almstba.com/vb/t207657.html](http://www.almstba.com/vb/t207657.html)
3. [wikipedia.org/wiki3](http://wikipedia.org/wiki3).

4. [www.islamicnews.net/Document/ShowDoc02.asp?DocID=106359&TypeID=2&TabIndex=3](http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc02.asp?DocID=106359&TypeID=2&TabIndex=3)
5. [www.zangetna.com/t66002-topic#ixzz2MefvNRSj](http://www.zangetna.com/t66002-topic#ixzz2MefvNRSj)
6. [tarjih.tc.com/showthread.php?t=6253](http://tarjih.tc.com/showthread.php?t=6253)
7. [www.sudaress.com/rayaam/29145](http://www.sudaress.com/rayaam/29145)
8. [www.factway.net/vb/t41905.html](http://www.factway.net/vb/t41905.html) [lalipost.almountadaalarabi.com/t1424-topic](http://lalipost.almountadaalarabi.com/t1424-topic).
9. [www.saharamedias.net\\_a18041.html](http://www.saharamedias.net_a18041.html)
10. [www.arabsino.com/feizhong/arab/qtxx/1235069008d78404.htm](http://www.arabsino.com/feizhong/arab/qtxx/1235069008d78404.htm)
11. [www.albaladonline.com/html/story.php?sid=5048](http://www.albaladonline.com/html/story.php?sid=5048)
12. [www.america.gov/st/washfile](http://www.america.gov/st/washfile) - تقرير الموقع عن أفريكوم
13. [www.arabic/2007/April/20070425171243SEnamiS1.482356e-02.html](http://www.arabic/2007/April/20070425171243SEnamiS1.482356e-02.html)
14. [www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat\(12\)/873.htm](http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/873.htm)
15. [www.copts-united.com/08\\_copts-united\\_08/cusrch.php/2008/11/09/13226.htm](http://www.copts-united.com/08_copts-united_08/cusrch.php/2008/11/09/13226.htm)
16. [www.islamicnews.net/Document/ShowDoc02.asp?DocID=106359&TypeID=2&TabIndex=3](http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc02.asp?DocID=106359&TypeID=2&TabIndex=3)
17. [www.almstba.com/vb/t207657.html](http://www.almstba.com/vb/t207657.html)
18. [www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org). الإسلام في مالي